

Distr.: General
4 May 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال ووفقاً
للفقرة ٣ 'ط' من قرار مجلس الأمن ١٦٣٠ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أحيل طيه، تقرير فريق
الرصد المعني بالصومال (انظر الضميمة).

وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة
وضميمتها وإصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز الناصر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



ضميمة

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، المقدم وفقاً للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٥٨٧ (٢٠٠٥).

(توقيع) برونو شيمسكي
منسق فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) ملفين إ. هولت، الإبن

(توقيع) هارجيت س. كيلبي

(توقيع) جويل ساليك

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٣٠ (٢٠٠٥)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الصفحة
٥	موجز
٨	٧-١	أولاً - مقدمة
٨	٥-١	ألف - الولاية
٩	٧-٦	باء - المنهجية
١٠	٣٥-٨	ثانياً - انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة التي كشف عنها أثناء فترة الولاية
١٠	١١-١٠	ألف - سوق بكارا للأسلحة والمعارضة والمتطرفون المقاتلون
١١	٣٥-١٢	باء - دعم الدولة للاعبين الرئيسيين
١٩	٧٠-٣٦	ثالثاً - المالية: المصالح الاقتصادية المكتسبة
١٩	٣٧-٣٦	ألف - مقدمة
٢٠	٤٨-٣٨	باء - الإدارات المحلية
٢٣	٥٩-٤٩	جيم - مراكز القوة الاقتصادية: اتحادات الشركات
٢٧	٦٨-٦٠	دال - ميناء المعن: مشروع مشترك
٢٩	٧٠-٦٩	هاء - علاقة نخبة رجال الأعمال بانتهاكات حظر توريد الأسلحة
٢٩	١٠٣-٧١	رابعاً - الموارد الساحلية والقرصنة
٢٩	٧٥-٧١	ألف - الموارد الساحلية
٣١	٩٠-٧٦	باء - القرصنة
٣٥	٩٢-٩١	جيم - علاقة القراصنة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة
		دال - حالة إفرادية: القرصنة التي ارتكبتها قوات البحرية الصومالية - سفينة
٣٥	١٠٣-٩٣	السبارات

٣٨	١٣٩-١٠٤	تحليل اتجاهات انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأمنائها	خامسا -
٣٨	١١١-١٠٤	استمرار التسلح وزيادة زعزعة الاستقرار	ألف -
٤١	١٢٢-١١٢	جغرافية التسلح - صورة لعدم الاستقرار	باء -
٤٥	١٣٤-١٢٣	الأصوليون المقاتلون بوصفهم قوة ثالثة	جيم -
٤٨	١٣٨-١٣٥	المصالح الخاصة	دال -
٤٩	١٤٥-١٣٩	بناء القدرات	سادسا -
٥١	١٥١-١٤٦	التنسيق مع الدول والمنظمات	سابعا -
٥١	١٥٠-١٤٦	الدول	ألف -
٥٢	١٥١	المنظمات	باء -
٥٣	١٦٥-١٥٢	النتائج والتوصيات	ثامنا -
٥٣	١٥٨-١٥٢	النتائج	ألف -
٥٤	١٦٥-١٥٩	التوصيات: حظر الأسلحة المتكامل والجزاءات المستهدفة	باء -
المرفقات				
٥٧		مشتریات ومبيعات الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة أثناء فترة ولاية الفريق	الأول -
٧٣		رد حكومة جيبوتي على فريق الرصد	الثاني -
٧٤		رد حكومة إريتريا على فريق الرصد	الثالث -
٧٥		رد حكومة إيطاليا على فريق الرصد	الرابع -
٧٧		رد حكومة المملكة العربية السعودية على فريق الرصد	الخامس -
٧٨		الجداول المالية	السادس -
			البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات وكيانات القطاع الخاص الذين أجريت	السابع -
٨٤		مقابلات معهم	

تتمثل مهمة فريق الرصد في الكشف عن انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وإبلاغ معلومات عنها وعن المسائل ذات الصلة في سياق الأحداث التي يشهدها الصومال. ولتحقيق هذا الغرض، سلط فريق الرصد الضوء على ما توصل إليه من نتائج تتعلق بفترة ولايته الراهنة، مشيراً في هذا الموجز إلى العوامل والتطورات الرئيسية التي يوردها بصورة أوفى في متن التقرير.

تتواصل انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وتسليح منطقتي الصومال الوسطى والجنوبية. وتتجسد هذه الانتهاكات في عدد من الأنواع والأشكال المختلفة، تشمل الأسلحة والذخائر والمشورة العسكرية والتدريب العسكري والمواد والمعدات العسكرية، والدعم المالي. أما الأطراف الضالعة في انتهاكات الحظر فهي الأطراف المتحاربة الرئيسية - أي الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومجموعات المعارضة التي تتخذ من مقديشو مقراً لها والأصوليين الإسلاميين المقاتلين، وإضافة إلى الأطراف المهمة التي تشمل نخبة رجال الأعمال وجماعات القراصنة والعشائر القبلية التي تتقاتل على الموارد الطبيعية وعلى مسائل أخرى.

ويرى فريق الرصد أن الأصوليين المقاتلين هم المتطرفون الإسلاميون الذين يتنافسون على السلطة في الصومال وبعد أن أبدوا استعدادهم للتوصل إلى ذلك بالعنف. ويعرف هؤلاء الأصوليون في الصومال بشكل عام بالاتحاد الإسلامي أو جماعة الاعتصام. وهم، شأنهم شأن الحكومة الاتحادية الانتقالية ومجموعات المعارضة في مقديشو، يحصلون على الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم العسكري ويتلقونها وفي حالات أخرى يشترونها انتهاكاً منهم بشكل دائم للحظر المفروض على الأسلحة.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ انتهاء ولاية الفريق الأخيرة والأصوليون الإسلاميون المسلحون يخرجون جهازاً ونهاراً من تحت غطاء الحماية التي تمنحها مجموعات المعارضة التي تتخذ من مقديشو مقراً لها. وبقيامهم بذلك، فرضوا أنفسهم بكل قوة وعزم كقوة ثالثة مستقلة في عداد الأطراف المتحاربة الرئيسية. وعقب إعلانهم استقلالهم الفعلي عن تحالف المعارضة الأساسي، اشتبك هؤلاء المتشددون، عبر محاكم الشريعة، مع الميليشيات التابعة لقادة المعارضة الرئيسيين في عدد من المعارك العسكرية الدامية في مقديشو وحولها. وهم، شأن الأطراف المتحاربة الرئيسية الأخرى، مدحجون بال سلاح وعلى قدر عال من التدريب والتجهيز. وتمكنوا من التوسيع إلى حد كبير من رقعة المناطق الجغرافية الواقعة تحت نفوذهم وسيطرتهم في وسط وجنوب الصومال.

وقد حصلت الأطراف المتصارعة الثلاثة والجهات الفاعلة المهمة الأخرى المشار إليها أعلاه على سلاحها وأشكال وأنواع الدعم العسكري الأخرى من ثلاثة مصادر أساسية وهي: حلقة متسعة من الدول التي توفر الدعم سرا إلى الطرف الذي تختاره؛ وسوبر ماركت الأسلحة في مقديشو وسوق باكارا للأسلحة؛ والأفراد وتجار الأسلحة. وفي حين أن الدول تميل لتكون الجهات التي تورد القسط الأوفر من الدعم العسكري بجميع أشكاله، بما فيه الأموال، يقوم أيضا أفراد وتجار متنفذون بإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية والدعم المالي إلى الطرف الذي يختارون.

وفي بعض الأحيان، توفر الأسلحة وأشكال الدعم العسكري الأخرى المشار إليها أعلاه إلى جهة مستفيدة بعينها على شكل مساعدات تستغل لتأمين مصالح من يقدمها ومن يستخدمها على السواء، غير أنه لا بد في أحيان أخرى من شراء الأسلحة ومعدات الدعم العسكري.

ودأب فريق الرصد منذ وصوله في عام ٢٠٠٤ على إجراء تحقيقات بغرض الكشف عن الشبكات والمصادر المالية التي تتيح العمليات التي لا تنتهي على ما يبدو من شراء الأسلحة وغيرها من أشكال وأنواع معدات الدعم العسكري، وذلك انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة. وتمكن فريق الرصد، في إطار أنشطته السابقة للتقرير الذي أعده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر S/2005/625)، من كشف مختلف مصادر إيرادات أمراء الحرب المحليين إذ كانوا يجنونها من الإدارات المحلية التي يديرونها بشكل مستقل: رسوم المطارات والموانئ الدولية، ومبيعات الفحم النباتي التجاري، وإصدار تراخيص للأجانب لصيد الأسماك، وتقااضي فدية من أعمال القرصنة وحواجز التفتيش وغير ذلك. وتساعد الإيرادات التي تدرها هذه المصادر على تفسير قدرة أمراء الحرب على الإنفاق على ميليشياتهم والمضي في شراء الأسلحة.

وأثناء ولايته الحالية تمكن فريق الرصد، في سياق مسعاه إلى تحديد المصادر المالية التي تكمن وراء شراء الأسلحة وغيرها من معدات الدعم العسكري، من الكشف عن وجود عدد من الاتحادات التجارية الواسعة والشركات التجارية المرتبطة بها التي تتخذ من مقديشو مقرا لها. وتمتلك هذه الاتحادات شركات تجارية ضخمة معقدة التنظيم وواسعة الانتشار داخل الصومال وخارجه. وتدر عملياتها التجارية ملايين الدولارات سنويا. وهي تنفق جزءا من هذا المبلغ للإنفاق على ميليشياتها المدججة بالسلاح والحسنة التجهيز، بما في ذلك شراء الأسلحة وغيرها من معدات الدعم العسكري. كما أنها تقدم الدعم العسكري لأمراء الحرب وتربطها علاقات وصلات مباشرة بالمتطرفين المقاتلين، وفي بعض الحالات تعد نفسها طرفا مقاتلا.

وقد شكلت الاتحادات التجارية والشركات التجارية المرتبطة بها والإدارات المحلية شبكة من الشرائح الواسعة النفوذ التي تجمعها مصالح اقتصادية. وبلغت إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية مجتمعةً الدرجة التي أتاحت لها تعطيل عملية تشكيل حكومة جديدة في الصومال، سعياً منها للإبقاء على الوضع الراهن الذي يضمن لها صون مصالحها الطائفة.

ويشكل بعض أفراد نخبة رجال الأعمال وتحالف المعارضة، بما في ذلك الوزراء المنشقون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب في الإدارات المحلية والمتطرفون المقاتلون، أعضاء منتظمين منذ فترة طويلة ضمن في مجموعة معينة من منتهكي الحظر المفروض على توريد الأسلحة الذين حدد هويتهم سابقاً فريق الرصد وقبله أفرقة الخبراء (انظر S/2003/223 و S/2003/1035 و S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625). وترد من جديد في هذا التقرير أسماء بعض الأفراد والأطراف نفسها.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - أسند مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٣ من قراره ١٦٣٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى فريق الرصد المعني بالصومال الولاية التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ المهام المحددة في الفقرات من ٣ (أ) إلى (ج) في القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)؛

(ب) مواصلة التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاعين المالي والبحري وغيرهما، التي تدر عوائد تستخدم لانتهاك حظر توريد الأسلحة؛

(ج) مواصلة استقصاء جميع السبل المستخدمة في انتهاك حظر توريد الأسلحة من وسائل نقل وطرق وموانئ ومطارات وغيرها من المرافق؛

(د) مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمسودة قائمة أسماء الكيانات والأشخاص الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل الصومال وخارجه وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال اتخاذ المجلس تدابير بحقهم في المستقبل وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتبره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسبا؛

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (انظر S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبناء على التقريرين السابقين لفريق الرصد (انظر S/2004/604 و S/2005/153) المعين عملا بالقرارات ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(و) العمل عن كثب مع اللجنة لوضع توصيات محددة بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

(ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة على تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛

(ح) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، بإحاطة في منتصف المدة في غضون ٩٠ يوما من تاريخ إنشاء الفريق؛

(ط) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، وفي موعد يسبق انتهاء ولاية فريق الرصد بفترة لا تتجاوز ١٥ يوما، بتقرير نهائي كي ينظر فيه مجلس الأمن.

٢ - واتخذ فريق الرصد من نيروبي مقرا له وضم الخبراء التالية أسماؤهم: برونو شيمسكي (بلجيكا) خبير أسلحة ومنسق الفريق؛ وملفين إ. هولت، الإبن (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبير أسلحة؛ وهارجيت كيللي (كينيا)، خبير في الشؤون البحرية؛ وجويل ساليك (كولومبيا)، خبير مالي.

٣ - وسافر فريق الرصد إلى فرنسا وإلى مناطق ذات أهمية للتحقيق في عمان وكينيا واليمن.

٤ - وعلى امتداد فترة ولايته، عمل فريق الرصد باستمرار على إطلاع مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على ما كان يضطلع به من أنشطة وذلك عبر تقديمه تقارير مرحلية عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة وإضافة إلى قيامه في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بعقد جلسة إحاطة مخصصة للجنة تناول فيها ما استجد من تطورات أثناء النصف الأول من فترة ولايته.

٥ - وتلقى فريق الرصد من الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في نيويورك والمنطقة، الدعم والمساعدة اللذين كانا موضع تقديره العميق.

باء - المنهجية

٦ - أجرى فريق الرصد مقابلات مع مسؤولين حكوميين في المنطقة من بينهم أعضاء في الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعند الاقتضاء، مع ممثلين للبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة. كما اتصل فريق الرصد بالعديد من الأفراد المطلعين الرئيسيين من المجتمع المدني الصومالي. بمن فيهم أفراد من المعارضة.

٧ - وأخذ أيضا في اعتباره أثناء التحقيقات تقرير فريق الخبراء (انظر S/2003/223 و S/2003/1035) وتقارير فريق الرصد السابقة (انظر S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/62). كما تنطبق على الولاية الحالية معايير الإثبات وإجراءات التحقق الواردة في التقريرين الأول والثاني لفريق الرصد.

ثانيا - انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة التي كشف عنها أثناء فترة الولاية

استمرار تدفق الأسلحة

٨ - على الرغم من الانفتاح السياسي الذي يمهد لحدوث تقارب بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة التي تتخذ من مقديشو مقرا لها، لم يتوقف تدفق الأسلحة سرا إلى الصومال. ويساهم تدفق الأسلحة أيضا في استمرار النشاط العسكري في وسط وجنوب الصومال حيث تقوم حاليا الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات تحالف المعارضة التي تتخذ من مقديشو مقرا لها والمتطرفون الإسلاميون المقاتلون. ويتم نفس النشاط وسط وجنوبي الصومال على نحو ما تنفذه الأطراف المتحاربة الرئيسية الثلاثة وغيرها عبر تلقي شحنات من الأسلحة والمواد والمعدات العسكرية، والتدريب والتوجيه والمساعدات والدعم المالي، والغرض من ذلك هو تشكيل منظمات وهياكل تعمل على غرار المنظمات والهياكل العسكرية، وتشمل وحدات قيادة وسيطرة. وعلاوة على الأسلحة بحد ذاتها، تمثل أشكال الدعم المادي والمالي العسكري الأخرى بدورها انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

مصادر الأسلحة والمواد العسكرية والأموال

٩ - تستخدم الجهات الفاعلة الأساسية وغيرها من الجهات ثلاثة مصادر رئيسية للحصول على الدعم المتصل بالمجال العسكري انتهاكا منها للحظر المفروض على توريد الأسلحة - وهي سوبر ماركت الأسلحة وسوق بكارا للأسلحة والدعم السري الذي تقدمه الدول والدعم الوارد من أفراد ودوائر الأعمال التجارية، وذلك على النحو الوارد أدناه.

ألف - سوق بكارا للأسلحة والمعارضة والمتطرفون المقاتلون

١٠ - على غرار ما أفاد به في الماضي فريق الرصد بالتفصيل، توفر كميات كبيرة من الأسلحة عن طريق سوق بكارا للأسلحة المنصوب في مقديشو، حيث يتتبع القسم الأعظم منها تحالف المعارضة والمتطرفون. وقد جمع خبراء الأسلحة التابعون لفريق الرصد معلومات مفصلة عن كميات من الأسلحة الضخمة التي وردت إلى هذه السوق وعن عمليات شرائها التي حدثت لاحقا (انظر المرفق الأول)^(١). وكما تبين، بما يتسق والمعلومات التي نقلها فريق

(١) نظرا للتقيد بموعد تقديم التقرير، لا ترد في المرفق الأول إلا الصفقات التي أبرمت حتى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. غير أن فريق الرصد سيواصل تزويد اللجنة بآخر المعلومات المتصلة بصفقات الأسلحة من سوق بكارا للأسلحة وأي معلومات إضافية حالية، إن توافرت.

الرصد سابقا، فإن مصدر جزء من الأسلحة التي تباع في هذه السوق هو شبكات تجار الأسلحة العاملة في المنطقة.

١١ - وكان لهذه السوق دور بارز ورئيسي بوصفها أحد المصادر التي زودت تحالف المعارضة الذي يتخذ من مقديشو مقرا له بالأسلحة أثناء جولات القتال الذي دار بينها وبين مقاتلي المتطرفين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٦؛ واشتبك الطرفان في سلسلة من المعارك الدموية في مقديشو وأفغوي في شمال غربي مقديشو. واستنفد القتال الأسلحة والذخائر الموجودة في السوق فارتفعت أسعارها ارتفاعا فلكيا: إذ كانت تباع كل طلقة من رصاصات الرشاش الكلاشنكوف من طراز PKM بمبلغ ٥ دولارات. ودرت تجارة الحرب، على غرار سنوات عديدة مضت، أرباحا طائلة على تجار الأسلحة في سوق بكارا للأسلحة.

باء - دعم الدولة للاعبين الرئيسيين

١٢ - وفقا للمعلومات التي حصل عليها فريق الرصد، تتسع دائرة الدول التي تزود الصومال بالأسلحة والدعم المتصل بالمجال العسكري انتهاكا منها للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وحصل فريق الرصد على معلومات تشير إلى أن المساعدات التي تقدم إلى الأطراف المتحاربة الرئيسية الثلاثة - أي الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة الذي يتخذ من مقديشو مقرا له والمتطرفين المقاتلين - تنقل إما سرا من الدولة المعنية مباشرة إلى الجهة المقصودة أو عبر شركات بحرية أو شركات طيران وسيطة إلى الجهة المقصودة سعيا لإخفاء مصدرها الحقيقي. وتشمل هذه المساعدات أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية من مثل الشاحنات والبزات العسكرية والحصص الغذائية للأفراد العسكريين واللوازم الطبية. كما توفر بعض الدول التدريب والمشورة والتوجيه في المجال العسكري. وفي ما يلي التفاصيل:

جيبوتي

١٣ - خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، زودت جيبوتي الحكومة الاتحادية الانتقالية بعدد يبلغ ٣٠٠٠ بزة عسكرية. وأبلغت مصادر مطلعة فريق الرصد أن هذه البزات العسكرية أرسلت إلى معسكر التدريب العسكري التابع لهذه الحكومة في كونغو بمنطقة جوهر الكبرى.

١٤ - وأكدت حكومة جيبوتي، في رد بعثت به إلى فريق الرصد في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، أنها أرسلت البزات العسكرية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. غير أنها ذكرت أن هذه البزات كانت مخصصة للشرطة (انظر المرفق الثاني).

إريتريا

١٥ - أشار فريق الرصد في تقريره الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر S/2005/625) إلى أن "دولة أخرى في المنطقة" انتهكت الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ولم يكشف الفريق عن اسم الدولة لأن التحقيق لم يكن قد انتهى بعد لدى إعداد التقرير. ويعتقد فريق الرصد أنه أصبح يمتلك الآن ما يكفي من معلومات إضافية للتأكيد أن الدولة المعنية هي إريتريا. ولإعطاء صورة أوفى تعكس نمط انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، أعاد فريق الرصد أدناه نفس الفقرات ذات الصلة من التقرير المذكور وتعقبها المعلومات الجديدة.

"٣٦ - أفيد الفريق بأن هناك دولة أخرى في المنطقة تقدم الدعم في شكل أسلحة للمعارضة والجبهة الوطنية لتحرير أرومو. وقد قدمت هذه الدولة الأسلحة لحلفاء المعارضة، بمن فيهم شيخ يوسف إندوهادي (حاكم منطقة شيبلي السفلى)، وشيخ حسن ضاهر عويس (أحد قادة الاتحاد)، وآخرون غيرهما، لكي يعادل كفة الدعم الذي تقدمه إثيوبيا للحكومة الاتحادية الانتقالية.

"٣٧ - وزعمت مصادر موثوقة بأن هذه الدولة قامت في الفترة الممتدة بين مطلع شباط/فبراير ونهاية الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٥ تقريباً، بتوريد الأسلحة حوالي ثماني مرات إلى حسن ضاهر عويس وعناصر الجبهة التي كانت موجودة في ذلك الوقت في دوساماريب بمنطقة غلغادود. وقد نُقلت هذه الأسلحة على متن طائرة أقلعت من هذه الدولة إلى مطار يقع في منطقة دوساماريب.

"٣٨ - وكان حسن ضاهر عويس قد توجه إلى تلك المنطقة الواقعة في وسط الصومال لإنشاء محاكم تطبق الشريعة ولتزويد مليشياته (الاتحاد) بالتدريب العسكري أو لإقامة برامج للتدريب العسكري. وأثناء وجوده هناك التقى أيضاً بممثلين لجبهة تحرير أوغادين والجبهة الوطنية لتحرير أرومو. وكان بعضهم من قادة المليشيات الذين وصلوا من الدولة المعنية إلى دوساماريب بالطائرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأيضاً خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل ونهاية الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٥، وصلت من تلك الدولة إلى دوساماريب ثلاث طائرات على متنها ٢٧٠ فرداً من أفراد المليشيا المدربين والمجهزين التابعين للجبهة الوطنية لتحرير

أوغادين. وأعطيت معظم شحنات الأسلحة التي تم توفيرها خلال الجزء الأول من الفترة الزمنية المذكورة أعلاه لحسن ضاهر عويس، أما القسم الأصغر منها فكان من نصيب الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين.

٣٩ - وتلقى فريق الرصد أيضا معلومات موثوقة بأن الدولة المذكورة نفسها زودت عضوا آخر في المعارضة، هو شيخ يوسف إندوهادي، بالأسلحة، عن طريق شحنها إلى موقعين في شبيلي الوسطى وذلك حوا إلى مطار باليدوغلي المجاور لمقديشو وبحرا إلى ميناء ماركا. ووصلت كلتا الشحنتين في الفترة بين ٢٥ آذار/مارس و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واشتملت أنواع الأسلحة في الشحنتين على مدافع مضادة للطائرات وألغام.

٤٠ - وأشار الفريق إلى أن شيخ إندوهادي، وغيره من قادة المعارضة من مقديشو كانوا قد زودوا بحسادي، قائد المعارضة المسؤول عن بايدوا، بالأسلحة لاحتمال استخدامها ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في المعركة الهادفة إلى السيطرة على هذه المدينة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وبعد المعركة، حصل الفريق على حاويتي ذخيرة معدنيتين وصور لحاويات ذخيرة أخرى ادعت مصادر الفريق أنها مقدمة من الدولة المعنية.

٤١ - وعلم فريق الرصد كذلك أن أحد قادة المعارضة المنشق عن الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، سافر إلى هذه الدولة خلال منتصف فترة ولاية الفريق ليجري ترتيبات مع السلطات فيها للحصول على شحنات أسلحة. وادّعى أن هذه الدولة وعدت بالأتمد بالأسلحة أحدا إلا المعارضة وذلك بكميات تعادل الأسلحة التي يتلقاها الرئيس يوسف رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية من بلدان أخرى.

المعلومات الجديدة

١٦ - وصل شيخ يوسف إندوهادي إلى أسمرة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أو قريبا من هذا التاريخ قادما من المملكة العربية السعودية. واتجه إلى إريتريا للحصول من السلطات فيها على تأكيدات أنها ستورد أسلحة إلى قادة الاتحاد في مقديشو. وعاد إندوهادي إلى الصومال فوصل مقديشو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أو قريبا من هذا التاريخ.

١٧ - كما وصل إلى مقديشو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أو قريبا من هذا التاريخ مسؤولون من مكتب الشؤون الخارجية الإريترية منتحلين صفة رجال الأعمال. والتقى هذا

الوفد شيخ حسن ضاهر عويس والناطق باسم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو، العقيد عمر هاشي آدن. وبعد أن أطلعه العقيد هاشي على الحالة السائدة في الصومال ناشده بأن تكثف إريتريا الدعم الذي تقدمه بحيث يصبح موازيا للمساعدة المتواصلة التي يقدمها الإثيوبيون لمجموعة جوهر. وأبلغ المسؤولون الإريتريون العقيد هاشي بأن يوجه طلبه هذا إلى ممثل إريتريا في مقديشو. كما أعرب الوفد عن شديد اهتمامه بدعم الأصوليين المقاتلين بغرض استخدامهم قاعدة لحشد ودعم خطة مناوئة لإثيوبيا وتوجه أيضا إلى عناصر المعارضة الإثيوبية (مجموعات المتمردين).

١٨ - والموفد الإريتري في مقديشو هو الياس هايت تالاز. وبما أن قدرته على التنقل بحرية في مقديشو محدودة، فهو يعمل عن طريق شبكة محلية غير رسمية من الأشخاص من بينهم عدد من المساعدين المحليين. وأكثر ما يقوم به الموفد هو إقامة اتصالات مع مجموعات المنشقين الذين ينتمون إلى الإثنية الإثيوبية المتمركزين في منطقتي بنادير وشبيلي السفلى. وعليه، فهو يؤدي دورا هاما في تطوير التعاون العميق بين المتشددين ومجموعات المنشقين من ذوي الأصول الإثيوبية.

١٩ - وأثناء فترة الولاية الحالية، زودت حكومة إريتريا الأصوليين المقاتلين في الصومال بما لا يقل عن أربع شحنات منفصلة من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، وذلك على النحو التالي:

(أ) حوالي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، نقلت طائرة تحمل رقم التسجيل E-B69 مباشرة من أسمرة إلى مطار باليدوغلي (منطقة شايبلي السفلى)، الصومال، الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التالية:

- ١' ٢٠٠ صندوق من مدافع Zu-23 (المضادة للطائرات)؛
- ٢' ٢٠٠ صندوق من بنادق B-10 (المضادة للدبابات)؛
- ٣' ٢٠٠ صندوق من مدافع دوشكا (المضادة للطائرات)؛
- ٤' ٢٠٠ صندوق من رشاشات براوننغ M2.50 (رشاشات ثقيلة)؛
- ٥' ٢٠٠ صندوق ذخائر ZP-39 (المضادة للطائرات)؛
- ٦' ٥٠ قاذفة من قاذفات القنابل الصاروخية (آر بي جي) وصناديق من المدفيعات (مضادة للطائرات)؛
- ٧' ٥٠ قطعة سلاح خفيفة مضادة للمدركات؛

٨' ٥٠ قاذفة قنابل من طراز M-79؛

٩' معدات اتصالات تركيب على شاحنات صغيرة.

وقام إلياس هايت تالاز بتسليم هذه الشحنات إلى شيخ عبد السلام علي إبراهيم، أحد القادة الأصوليين المقاتلين؛

(ب) وقرىبا من ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وصلت طائرة إلى مطار باليدوغلي قادمة من إريتريا محملة بأسلحة وذخائر والمعدات العسكرية التالية للأصوليين المقاتلين:

١' ١٠٠٠ رشاش كلاشنكوف AK-47 (الطراز المصغر)؛

٢' ١٠٠٠ منظار؛

٣' ١٠٠٠ قبلة يتم التحكم بها من بعد؛

٤' ١٠٠٠ لغم مضاد للأفراد؛

٥' ذخائر لمدفعية هاون من عيار ١٢٠ ملم؛

(ج) وقرىبا من ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ وصل إلى ميناء المعن شمال مقديشو مركب قادم من إريتريا وتم تركيب آخر قرىبا من ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. وكانت على متن المركبين ذخائر مرسله إلى الأصوليين المقاتلين.

٢٠ - وقد وجه فريق الرصد رسالة إلى حكومة إريتريا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ التماسا لردّها بشأن عمليات شحن الأسلحة التي أُفيد بأنها تمت في حوالي ٣ و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. ونفت حكومة إريتريا في ردّها على رسالة فريق الرصد، مسؤوليتها عن عمليات شحن الأسلحة ووصفت المعلومات التي أوردّها فريق الرصد بأنها "تفتقر إلى اللياقة" (انظر المرفق الثالث).

٢١ - أما المعلومات المتعلقة بعمليات شحن الأسلحة التي أُفيد بأنها تمت في حوالي ٧ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، فإنّها لم توجه إلى حكومة إريتريا من أجل تقديم رد بشأنها لأن فريق الرصد حصل على تلك المعلومات بعد توجيه رسالته.

إثيوبيا

٢٢ - زودت حكومة إثيوبيا الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بعدد لا يقل عن ثلاث شحنات منفصلة من الأسلحة كما يلي:

(أ) في ٦ كانون الثاني/يناير و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وصل إلى جوهر ما مجموعه ١٠ شاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة ومغطاة بالكامل بغرض إخفاء هويتها، قادمة من إثيوبيا. وسُلمت الحصاة الأكبر من الشحنة إلى محمد دهيري، وهو من أمراء الحرب ويعمل رئيساً لإدارة جوهر، حيث جرى تفريغها في مرافق التخزين التابعة له، مع نقل بعض الأسلحة إلى مرفق التدريب العسكري في كونغو. ووجهت حصاة أصغر من الأسلحة إلى بشير راغي في مقديشو. وكانت الشحنات عبارة عن مجموعة متنوعة من الأسلحة الصغيرة وقطع غيار وذخائر للأسلحة الصغيرة كما يلي:

١' الأسلحة الصغيرة: ٢٠٠٠ رشاش من طراز AK-47 و ١٠٠ مدفع كلاشنكوف من طراز PKM و ١٥٠٠ بندقية هجومية من طراز G3 و ١٠٠ قاذفة قنابل يدوية ذات دفع صاروخي و ١٠ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز دوشكا و ١٠ بنادق من طراز SKU وألغام أرضية؛

٢' قطع غيار من أجل مدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23 (أنابيب) وخزائن فارغة وأحزمة؛

٣' ذخيرة من أجل مدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23 و ZP-39 و ShK و PKM و RPG-2 و RPG-7 و B-10 و D-30 (مدفعية) وبنادق من طراز SKU، ومدفع هاون عيار ١٢٠ مم، وألغام مضادة للدبابات، وبنادق من طراز AK-47 و G3؛

(ب) وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، وصلت برا إلى جوهر، قادمة من إثيوبيا، ١٠ أطنان متريّة من الأسلحة تشمل مدافع هاون ورشاشات كلاشنكوف من طراز PKM وبنادق هجومية من طراز AK-47، وأسلحة مضادة للدبابات من طراز RPG، بعد المرور عبر مدينة كورا - جو ما الواقعة على الحدود الإثيوبية الصومالية. وأُفرغت الشحنة في مرفق للتخزين يملكه محمد دهيري.

٢٣ - وعلم فريق الرصد أنه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وصل محمد دهيري إلى جوهر قادماً من إثيوبيا على متن طائرة عسكرية إثيوبية. كما علم الفريق أنه أثناء زيارته لإثيوبيا، طلب إلى الحكومة الإثيوبية تقديم مزيد من الدعم العسكري إلى تحالف المعارضة المعروف أيضاً بالمعارضة التي تتخذ مقرها في مقديشو. وبناء على هذا الطلب، قدمت إثيوبيا إلى دهيري ضمانات بمواصلة دعمها. وقد أورد فريق الرصد في تقاريره السابقة تفاصيل الدعم العسكري الإثيوبي المقدم إلى محمد دهيري.

٢٤ - وقد وجه فريق الرصد رسالة إلى حكومة إثيوبيا يبلغها فيها بالمعلومات المذكورة أعلاه ويلتمس ردها. ولم يكن فريق الرصد قد تلقى ردا حتى وقت تقديم هذا التقرير.

إيطاليا

٢٥ - حصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن إيطاليا هي مصدر شحنتي الأصناف العسكرية (أصناف مزدوجة الاستخدام) المينة بالتفصيل أدناه. كما علم الفريق أن كلتا الشحنتين سُلمتا إلى الحكومية الاتحادية الانتقالية في جوهر، شمال مقديشو، ثم استُخدمت لاحقا من جانب ميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية في معسكر التدريب التابع لها في كونغو. بمنطقة جوهر.

(أ) في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على وجه التقريب، أنزلت من فوق سفينة الشحن البحرية MV MARIAM QUEEN (المعروفة محليا بأبي مريامة) أكثر من ١٨ شاحنة وعدد من الصناديق العريضة والطويلة والمختومة في ميناء المعن بالصومال. وكانت الصناديق تخضع لحراسة أمنية مشددة عند إنزالها إلى الساحل. ومنذ وصول الشاحنات، استُخدم عدد منها جزئيا لنقل أفراد الميليشيات في مرفق التدريب العسكري التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية في كونغو، ونصبت فوق ثلاث شاحنات على الأقل مدافع مضادة للطائرات؛

(ب) وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أو نحو هذا التاريخ، حطت طائرة من طراز أنتونوف ١٢، مسجلة برمز ER-ADK، في مهبط للطائرات في جوهر. وأُنزل من الطائرة عدد من الصناديق. وكان مطبوعا على الواجهة الخارجية للصناديق كلمات بالإيطالية تدل على العسكرية الإيطالية. وكانت محتويات الصناديق تشمل خياما موجهة في جزء منها إلى مرفق التدريب العسكري التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية في كونغو. وحصل فريق الرصد على معلومات إضافية تفيد بأن هذه الطائرة كانت ضمن عدد من الطائرات التي هبطت في جوهر خلال نفس الفترة محملة بشحنة مماثلة.

٢٦ - وقد وجه فريق الرصد رسالة إلى حكومة إيطاليا بشأن الشحنات المفصلة أعلاه، وتلقى ردا مؤرخا في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بشحنة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نفت الحكومة الإيطالية أي ضلوع فيها، حيث أفادت بأنه "إذا ثبت حقا أن مصدر العربات هو القوات المسلحة الإيطالية...، فإن التفسير الوحيد لذلك هو أنها اشترت في السوق، من مخزونات مواد استغنت عنها قواتنا المسلحة وقام طرف ثالث بشحنها بصورة غير مباشرة إلى الصومال".

٢٧ - وفيما يتعلق بشحنة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أكدت حكومة إيطاليا وجود الشحنة وقيامها بتمويل ست رحلات جوية. غير أن المعدات المشحونة لم تكن موجهة إلى ميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية (انظر المرفق الرابع).

المملكة العربية السعودية

٢٨ - خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدمت حكومة المملكة العربية السعودية، ضمن جملة معدات أخرى مزدوجة الاستخدام، كمية من البزات العسكرية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وتحديدًا إلى حسين م. عديد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. ونُقلت الأصناف إلى مقديشو في الصومال في حاوية شحن على متن سفينة عبر الإمارات العربية المتحدة.

٢٩ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، ردّت حكومة المملكة العربية السعودية على رسالة وجهها إليها فريق الرصد وضمنتها تفاصيل الشحنة المذكورة أعلاه، مؤكدة حقيقة الشحنة لكنها ذكرت أن المساعدة المذكورة كانت عبارة عن معدات طبية وأدوية واردة "واقية من الغاز" (انظر المرفق الخامس).

اليمن

٣٠ - أرسلت حكومة اليمن شحنة واحدة فقط إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. ففي حوالي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وصلت السفينة MV Mareb إلى ميناء بوساسو في بوتلاند بالصومال قادمة من الحُدَيْدَة في اليمن، وعلى متنها نحو ١٥ شاحنة رفع من طراز "تويوتا لاند كروزر"، و ٢٠٠٠ بزة عسكرية و ٢٠٠٠ زوج من الأحذية العسكرية و ٢٠٠٠ زوج من الجوارب العسكرية و ٢٠٠٠ قبعة و ١٧٨٠ حزاما. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قامت طائرة من طراز أنتونوف ١٢، مسجلة برمز ER-AXL، وتستخدم إشارة النداء TET 1116، بنقل أربع على الأقل من شاحنات الرفع تويوتا من غالكايو إلى بايدوا، وسلمتها إلى رئيس البرلمان الصومالي، شريف حسين الشيخ أدن.

٣١ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدمت حكومة اليمن، تمشياً مع روح ومضمون التعاون القائم بينها وبين فريق الرصد، معلومات مفصلة سلّمت فيها بأنها قامت بشحن البزات المذكورة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. لكنها نفت أن تكون البزات موجهة لاستخدام القوات العسكرية، وأصررت في المقابل على أن الملابس كانت لقوات الشرطة.

التطورات الأخيرة

٣٢ - شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تدخلا خفيا من جانب بلد ثالث في الصومال. وعلم فريق الرصد أنه خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، وفي مواعيد أخرى غير محددة في هذا الجزء، كان يجري تقديم دعم مالي من أجل المساعدة على تنظيم وهيكله إحدى قوات الميليشيا التي أنشئت لمواجهة التحدي الذي تطرحه الحركة الأصولية المقاتلة المتنامية في وسط وجنوبي الصومال. وقد أشير إلى القوة الجديدة باسم التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب.

٣٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أفيد بأن التحالف يضم ميليشيات تابعة لوزراء منشقين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية مثل وزير الأمن الوطني، محمد قتياري أفراح ووزير التجارة، موسي سودي يالاهاو، ووزير الشؤون الدينية والأوقاف، عمر محمد محمود، ووزير نزع السلاح وإعادة تأهيل الميليشيات، بوتان عيسى الين. كما أفيد بأن التحالف يضم رجال أعمال مثل بشير راغي شيرار وعبد الرشيد القبيتي وقادة الميليشيات مثل عبيدي نوري سياد وعبيدي شوري علي هرسي وعيسى عثمان علي.

٣٤ - وكذلك ففي الفترة من ١٨ شباط/فبراير إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وكذلك من ٢٢ آذار/مارس إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ على وجه التقريب، دار قتال بين التحالف المذكور أعلاه ومقاتلين أصوليين في سلسلة من الاشتباكات الضارية في مقديشو وأفجويوي (شمال غرب مقديشو).

٣٥ - ولم يحدد فريق الرصد هوية البلد الثالث المتدخل لأن التحقيق لم يكن قد اكتمل بعد وقت كتابة هذا التقرير.

ثالثا - المالية: المصالح الاقتصادية المكتسبة

ألف - مقدمة

٣٦ - يواصل فريق الرصد التحقيق في الجوانب المالية لانتهاكات حظر الأسلحة بهدف الكشف عن المصادر والمنظمات والهياكل المستخدمة لتوليد الإيرادات التي تستخدم بدورها لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والإنفاق على الميليشيات. وخلص فريق الرصد بناء على التحقيقات المالية التي أجراها حتى الآن، إلى وجود نظامين اقتصاديين أساسيين، يعملان في الصومال في إطار من السرية والترابط ويولدان مبالغ ضخمة من الإيرادات التي يجنيها بعض أمراء الحرب ورجال الأعمال وغيرهم. ويمثل هذان النظامان مجتمعين مصالح اقتصادية

مكتسبة للغاية قوية، مقترنة بمليشيات مسلحة على نفس القدر من القوة تتولى حماية هذه المصالح وتساعد على كفالة استمرارها ودوامها.

٣٧ - وتتمثل المصالح الاقتصادية المكتسبة في (أ) اتحادات شركات وكيانات تجارية أخرى ذات صلة بها تضطلع بعمليات احتكارية متشابكة وواسعة النطاق تمتد إلى كافة أرجاء الصومال، ولاسيما في المناطق العشر التي تشكل وسط وجنوبي الصومال (منطقة غالغادود والجنوب) بل تصل إلى بعض البلدان الأجنبية؛ و (ب) الإدارات المحلية التي يرأسها عادة أمراء الحرب وبعضهم وزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية وهم المستفيدون الرئيسيون من الإيرادات التي تدرها الإدارة التابعة لكل منهم. وقد طرح مفهوم الإدارات المحلية في تقرير فريق الرصد المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/625)، الذي أبرز دورها في توليد الإيرادات التي يستخدمها أمراء الحرب لشراء الأسلحة ودعم المليشيات التابعة لكل منها.

باء - الإدارات المحلية

٣٨ - تجدر الإشارة إلى أن فريق الرصد سبق أن عرّف الإدارة المحلية على أساس أنها منطقة جغرافية تخضع لسيطرة أمير حرب صومالي واحد وتشمل هيكلًا مدرا للدخل. ويتصرف أمير الحرب بوصفه الرئيس الإداري للمنطقة، ويحتكر القوة ويمارس السلطة بواسطة نواب يعيّنهم للإشراف على تحصيل الضرائب والرسوم من طائفة واسعة التنوع من المصادر. واليوم، أصبح الصومال، في غياب حكومة مركزية مستقرة، خليطًا من عدد كبير من الإدارات المحلية العاملة بصورة مستقلة.

٣٩ - علاوة على ذلك، لاحظ فريق الرصد إمكانية نشوء إدارة محلية نتيجة تقاسم السيطرة على منطقة جغرافية فيما بين عدة أمراء حرب يمارسون سيطرة إدارية مشتركة على تلك المنطقة ويتقاسمون الإيرادات المتأتية منها. ويصل إجمالي مبالغ الإيرادات المحصلة بواسطة أي من أسلوبي الإدارة المحلية إلى مبالغ طائلة، تقدر أحيانًا بملايين الدولارات.

٤٠ - كما حدد فريق الرصد في تقريره المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، العديد من مصادر الإيرادات التي تصب في خزائن بعض الإدارات المحلية - منطقة جوبا السفلى ومدينة كسمايو، والإدارة المحلية لشبيلي الوسطى ومدينة جوهر، والإدارة المحلية لشبيلي السفلى. وشملت المصادر الرئيسية المدرة للإيرادات مبيعات التجارة الدولية من الفحم النباتي ومبيعات تراخيص مصائد الأسماك البحرية إلى أساطيل الصيد الأجنبية التي تعمل في المياه الساحلية الصومالية.

الإيرادات المحصلة من المطارات ونقاط التفتيش

٤١ - يشير التقرير السابق أيضا إلى الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم المفروضة على الموانئ البحرية والمطارات ونقاط التفتيش البرية وغيرها. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قام فريق الرصد بانتقاء بعض الإدارات المحلية الواقعة في منطقة مقديشو الكبرى وجنوب كسمايو، ثم أجرى تحقيقا بشأن المبالغ الكبيرة من الإيرادات المتأتية من بعض المطارات ونقاط التفتيش البرية (للاطلاع على كشف مفصل بالإيرادات المحصلة من تلك المصادر، انظر المرفق السادس). وترد أدناه بعض النقاط البارزة المستمدة من المعلومات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالإيرادات الإجمالية التي يُستخدم جزء منها في شراء الأسلحة والذخيرة ودفن أجور قوات الميليشيا.

المطارات

٤٢ - قام فريق الرصد بجمع معلومات تتعلق بأربعة مطارات وهي: دينيلي و K-50 وباليدوغلي وكسمايو. وبصفة عامة، تفرض الإدارة المحلية ضرائب ورسومًا على هبوط الطائرات والمسافرين والسلع. والقات^(٢) هو أهم سلعة ترد إلى المطارات الأربعة جميعًا، حيث يشكل نسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة من مجموع إيرادات كل مطار.

٤٣ - وتقدر الإيرادات السنوية التي يدرها مطار دينيلي الواقع قرب مقديشو بمبلغ ١,٥ مليون دولار. ووقت كتابة هذا التقرير، أفيد بأن حصص تلك الإيرادات تُقسم بين المالك، محمد قنياري أفراح، وباقي المساهمين وهم عثمان علي أتو وعمر فينيش ومحكمة الشريعة في بأفكاهلاني. أما مطار K-50 الذي يقع جنوب غرب مقديشو على بعد مسافة تستغرق قطعها بالسرعة، فيدر إيرادات سنوية تقدر قيمتها بمبلغ ١,٤ مليون دولار، أفيد بأنها تعود إلى أحمد دواليه غيليه (هيف).

٤٤ - ويُدر كل من مطار باليدوغلي، الواقع أيضا جنوب غرب مقديشو، للملكة عشيرة الإير التابعة لقبيلة حيرجدير، ومطار كسمايو، الواقع جنوب الصومال قرب مدينة كسمايو، للملكة باري هيرالي من تحالف وادي جوبا، إيرادات بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار.

(٢) القات، ويعرف أيضا بالغات وميرا، نبتة مزهرة تنمو في شرق أفريقيا الاستوائية وتحتوي على منشطات كيميائية تشبه مادة الأمفيتامين لكنها أخف منها بكثير.

نقاط التفتيش

٤٥ - وتشكل نقاط التفتيش أحد أكثر المصادر المتاحة لأمرء الحرب من أجل التحصيل الفوري للنقد. وقد خرجت إلى الوجود في الصومال منذ أوائل التسعينات عندما اندلعت الحرب الأهلية وأخذ أمرء الحرب والعشائر في البحث عن مصادر للإيرادات تمكنهم من شراء الأسلحة والذخيرة وباقي اللوازم التي تمكنهم من مواصلة القتال. وقبل أن يبدأ تحصيل الإيرادات من المطارات والموانئ، كانت نقاط التفتيش تمثل أسرع الوسائل وربما أيسرها لتحصيل مبالغ منتظمة وكبيرة من المال. وما زالت توفر العملة الصعبة بشكل يومي مما يتيح لأمرء الحرب ما يكفي من النقد لشراء إمدادات الأسلحة والذخيرة والقات للميليشيات.

٤٦ - ويجب على كافة عربات النقل العام (من حافلات وشاحنات) أن تدفع رسماً محمداً عند نقاط التفتيش. ويحدد أمرء الحرب مبالغ الرسوم حسب احتياجاتهم المالية. وإذا مانع سائق في الدفع، يطلق رجال الميليشيا نيران أسلحتهم بصورة عشوائية.

٤٧ - وتنتشر نقاط التفتيش في جميع أرجاء الصومال، ولاسيما في وسط وجنوبي الصومال. وتشير المعلومات التي حصل عليها فريق الرصد مثلاً إلى وجود نحو ٣٢ نقطة تفتيش في منطقة باي، مقارنة بنحو ٥١ منها في منطقة مقديشو وحدها. ويجني موسي سودي بالاهوا، وزير التجارة المنشق عن الحكومة الاتحادية الانتقالية وعضو المعارضة القائمة في مقديشو، نحو ١,٣ مليون دولار كل عام من نقاط التفتيش الواقعة في مقاطعة مدينا بمقديشو، ودرمول (طريق تربط بين مقديشو وبلد)، وهي (مدينة تقع على بعد حوالي ٣٠ كلم إلى الشمال من مقديشو). ويجني عثمان حسن علي (أتو)، وزير الأشغال العامة والإسكان المنشق عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، مبلغاً سنوياً أكبر يناهز ٤,٣ مليون دولار في أفجويوي، وهي مدينة تقع على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً إلى الغرب من مقديشو.

٤٨ - وتفيد التقارير بأن محمد قنياري أفراح، وزير الأمن الوطني المنشق عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، يستفيد من إيرادات سنوية تناهز ٦٠٠٠٠٠٠ دولار، من نقطة تفتيش تقع في منطقة باكاهاارا في مقديشو. وتجنح عشيرة واسيسل التابعة لقبيلة أبغال إيرادات بنحو ٣٦٠ ٠٠٠ دولار كل عام، من نقطة تفتيش سينايا الواقعة عند تقاطع في مقديشو.

جيم - مراكز القوة الاقتصادية: اتحادات الشركات

٤٩ - تمثل اتحادات الشركات الضخمة^(٣) والأعمال التجارية المتصلة بها، مجسدة في مشاريع تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، أكبر مصادر توليد الإيرادات على الإطلاق في وسط وجنوبي الصومال. وهي مؤسسات احتكارية تضطلع بعمليات تجارية تنتشر في كافة أرجاء وسط وجنوبي الصومال وتتقاطع مع خطوط العشائر وحدود الإدارات المحلية.

٥٠ - وقد كشف فريق الرصد عن وجود ثلاثة اتحادات قوية تتخذ مقارها في مقديشو وتضطلع بعمليات مع شبكات متشعبة للأعمال التجارية تغطي جميع أنحاء وسط وجنوبي الصومال وتمتد إلى بعض البلدان الأجنبية. وتمارس الاتحادات أعمالها أساسا في وسط وجنوبي الصومال، في بقعة تشمل ١٠ من مناطق البلد، وهي غالغادود وهيران وشبيلي الوسطى وباي وباكول وغيدو وشبيلي السفلى وجوبا السفلى وجوبا الوسطى وبانادير. وتقدم هذه الاتحادات خدمات إلى عمليات مينائي ماركا وكسمايو وقد تكون لها أسهم فيها. كما تضطلع الاتحادات الثلاثة بعمليات تجارية خارجية تمتد من مومباسا في كينيا إلى جيبوتي ودبي في الإمارات العربية المتحدة. (انظر الخريطة رقم ١). وتشارك الاتحادات بدرجات متفاوتة - كمالكة أو مساهمة بحصة الأقلية أو متعاقدة من الباطن - في أنشطة تجارية تشمل كلا من النقل البحري والبري. كما تكاد تحتكر تأمين العقود مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية المعنية بأنشطة تتعلق بالتجارة العامة، من استيراد وتصدير وتوزيع الأغذية وخدمات التخزين والإمداد بالوقود والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات النقدية.

٥١ - ويتمتع كل اتحاد بالاستقلال الذاتي ويتألف من نحو ثلاث شركات رئيسية تمثل مجموع تسع شركات. وفي بعض الحالات، قد يكون لشركات تنتمي لاتحاد واحد نفس المساهمين والمديرين، خصوصا عندما يدخل فيها أفراد الأسرة الواحدة. وترتبط جميع شركات الاتحادات الثلاث بعضها ببعض عن طريق التعاقد فيما بينها. ولإنجاز عملياتها فهي تعتمد أيضا على شبكة من كيانات الأعمال التجارية ذات الصلة (العامله في مجال التحويلات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإمداد بالوقود) وعلى متعاقدين من الباطن.

٥٢ - ويمكن طرح مثال عام لتوضيح العلاقات المشار إليها أعلاه. فإذا حصلت شركة ما على عقد من الأمم المتحدة من أجل توصيل الأغذية في منطقة من مناطق جنوب وسط

(٣) يعرف اتحاد الشركات بأنه مجموعة من المؤسسات التجارية المستقلة يتم إنشاؤها لتنظيم إنتاج وتسويق السلع من جانب الأعضاء، أو تجمع لمؤسسات مستقلة يتم تشكيله من أجل الحد من التنافس عن طريق مراقبة إنتاج وتوزيع منتج ما أو خدمة ما. والغرض المتوخى من ذلك هو الفوز باحتكارها.

الصومال، فقد تحتاج بعد ذلك إلى أن تتعاقد من الباطن مع شركات أخرى تعمل في مجال الشحن التجاري والجمارك والتخليص المرفئي والخدمات المالية ذات الصلة، على الرغم من أن الشركة الأصلية تملك سفنا وشاحنات ومخازن ومعدات خاصة بها.

٥٣ - وفيما يتعلق بأصول اتحادات الشركات، تبين التحقيقات أن كل اتحاد مستقل يضم مئات الموظفين وأكثر من ٦٠٠ شاحنة (مملوكة أو مستأجرة) تبلغ سعتها نحو ٢٥ طنا متريا، وحيزا للتخزين مساحته ٩٦ ٠٠٠ متر مربع (مملوكا أو مستأجرا) في مختلف المناطق العشر المذكورة أعلاه، وعددا غير محدد من القوارب (مملوكة أو مؤجرة) تبلغ سعة بعضها ١٤٠٠٠ طن متري، وصنادل وزوارق جر وأوناش ساحلية ورافعات شوكية وغيرها من المعدات تقدر قيمتها بملايين الدولارات.

الدعم المقدم إلى الاتحادات من دوائر الأعمال التجارية ذات الصلة

٥٤ - تحتاج الاتحادات أيضا إلى خدمات بعض الكيانات التجارية ذات الصلة من أجل تسهيل عملياتها التجارية. وقد حدد فريق الرصد العديد من الشركات التجارية للاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية والإمداد بالوقود، التي تعمل في الصومال وتتخذ مقارها في مقديشو. كما تمثل هذه الشركات التجارية ذات الصلة مصادر تدرّ عليها وحدها إيرادات طائلة؛ فعلى سبيل المثال، تقدر التحويلات التي أجزتها الشركات الصومالية لتحويل الأموال بمبالغ تتراوح بين ٨٠٠ مليون وبلين دولار تقريبا في عام ٢٠٠٠. وتفيد المعلومات أيضا بأن ٩ على الأقل من مجموع أكبر شركات التحويل في الصومال، وعددها ١٤، تشكل جزءا من تجمعات مختلفة لمصالح اقتصادية تضطلع بأعمال في مجال التجارة العامة والبناء والنقل والشحن.

٥٥ - وتحتاج الاتحادات عادة إلى خدمات شركة للتحويلات المالية وشركة للاتصالات السلكية واللاسلكية لإجراء عمليات تحويل الأموال بأسرع الوسائل المتاحة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. وتوفر شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، وخصوصا في مقديشو، الوسائل التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك أجهزة اللاسلكي العالية ذات التردد والهواتف المحمولة وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني، التي تعتمد عليها بانتظام شركات تحويل الأموال من أجل التعجيل بالتحويلات المالية بتكلفة منخفضة.

٥٦ - وتقوم شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، وهي من أكثر الشركات قدرة على المنافسة في شرق أفريقيا، بإدارة مجموعات الأنشطة تشمل خدمات الخطوط الأرضية والهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت، وتدرّ بدورها إيرادات تُحسب بملايين الدولارات. واستنادا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير،

من المرجح أن يكون نصف أكبر شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، وعددها ٦، مشاركا كذلك في أنشطة تتم في مجالات النقل والشحن وعمليات تحويل الأموال.

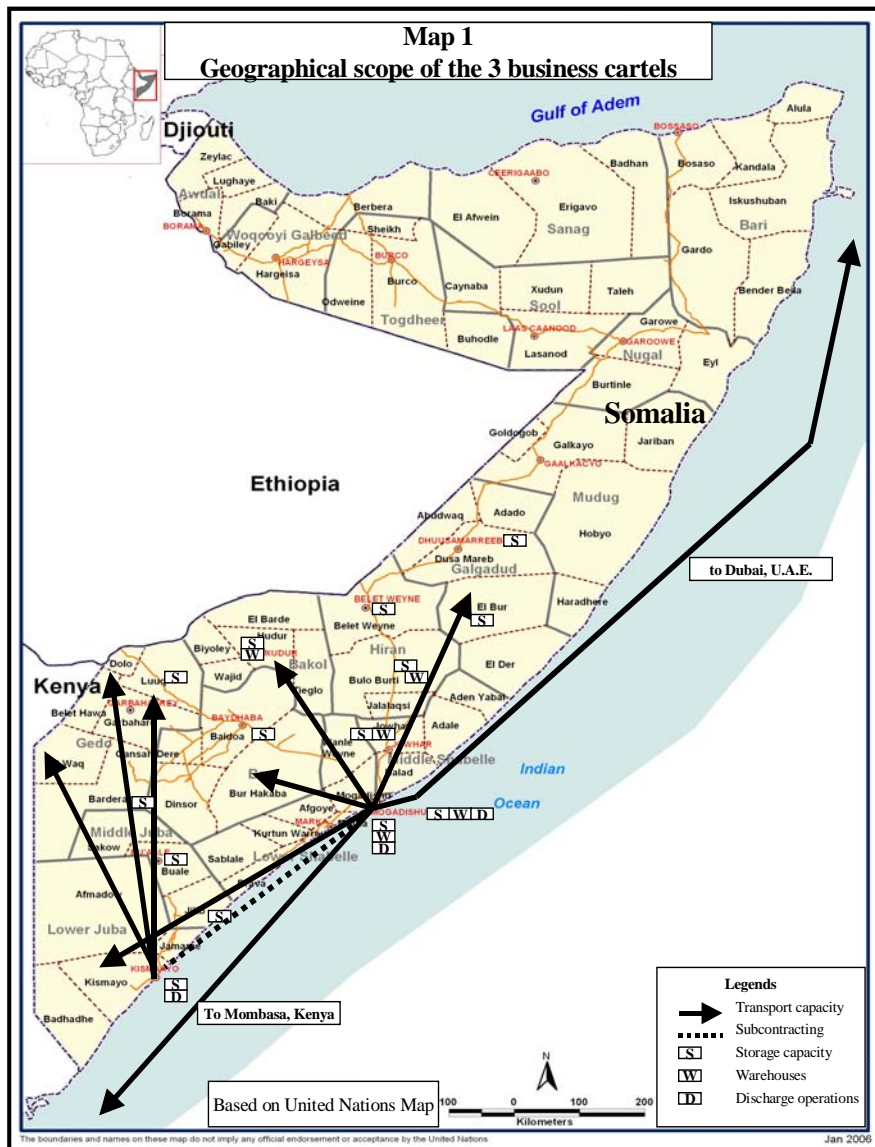
٥٧ - ويستهدف النظام المترابط المذكور أعلاه لاتحادات الشركات والأعمال التجارية ذات الصلة تخفيض التكاليف إلى أدنى حد مع تعظيم الإيرادات. وبفضل هذا الترابط، تتمكن الاتحادات من إدارة عملياتها عن طريق تقاسم أعمال الإدارة واقتراض الأموال بأسعار فائدة منخفضة وتقاسم تكاليف الإعلان على شبكة الإنترنت وباقي وسائل الإعلام وشراء الإمدادات بالجملة (من قبيل الوقود) وبالتالي تحقيق المزيد من وفورات التكاليف.

٥٨ - ومن الصعب تحديد مقدار المبلغ الإجمالي للإيرادات التي تجنيها الاتحادات الثلاثة ودوائر الأعمال التجارية ذات الصلة التي تدعمها، ليس فقط بسبب حجم ونطاق عملياتها التجارية، وإنما أيضا بسبب الافتقار إلى المعلومات الكاملة الميسرة والمتاحة للاطلاع العام. لكن فريق الرصد، استنادا إلى التحقيقات التي أجراها حتى الآن، يرى أن المجموع الإجمالي للإيرادات التي يحققها أحد الاتحادات يتجاوز بسهولة إجمالي الإيرادات التي تحصلها حتى الإدارة المحلية الأقوى اقتصاديا. وقد حصل الفريق على معلومات تفيد بأن الاتحادات الثلاثة جنت في عام ٢٠٠٤ إيرادات تقدر بملايين الدولارات. وفي إحدى الحالات، حصل الفريق على مستندات موثوق بها تثبت أن إحدى الشركات حققت ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. كما علم الفريق أن إيرادات الشركة تودع أساسا في حسابات مصرفية في نيروبي ودبي، في الإمارات العربية المتحدة، وفي جيبوتي.

٥٩ - وفيما يتعلق بالإيرادات والعائدات التي تحققها الإدارات المحلية واتحادات الشركات ودوائر الأعمال التجارية ذات الصلة في الصومال، يبيد فريق الرصد عدة ملاحظات: فالأنظمة الوحيدة التي تتقيد بها هذه الكيانات هي تلك التي تحددها بنفسها، والضرائب والرسوم الوحيدة التي تؤديها هي تلك التي يدفعها بعضها إلى بعض، بدلا من أدائها إلى حكومة مركزية. وعندما تنفق أموالا على الهياكل الأساسية المحلية - من طرق ومبان ومطارات وموانئ وما في حكمها - فإنها تقوم بذلك أساسا من أجل دعم مصالحها الخاصة، سواء كانت مصالح أمنية أو اقتصادية. وفي المقابل، يعتمد المجتمع المدني إلى حد كبير على منظمات المعونة الدولية من أجل البقاء اليومي على قيد الحياة وتمويل الأنشطة الإنمائية للمجتمعات المحلية. وتمثل الشبكة الواسعة والمعقدة التي تشكلها المصالح الاقتصادية المكتسبة للإدارات المحلية واتحادات الشركات ودوائر الأعمال التجارية ذات الصلة مكاسب مالية ضخمة للمالكين، وبالتالي فإن الرغبة القوية في تأمين تلك المصالح والحفاظ عليها ما زالت رغبة ملحة وأساسية.

خريطة ١

النطاق الجغرافي للاتحادات الثلاثة للشركات التجارية



دال - ميناء المعن: مشروع مشترك

نظرة عامة

٦٠ - برغم غياب حكومة مركزية فعالة، وانعدام الأمن بسبب نشاط عصابات القراصنة في المياه الواقعة قبالة ساحل الصومال، فالتجارة البحرية مزدهرة. وسفن الشحن المملوءة بجميع أصناف الأغذية والملابس والمعدات المعدنية والزيوت ومواد التشحيم والوقود ومواد البناء والسلع الإلكترونية تصل بانتظام إلى الموانئ الصومالية. وترتبط رجال الأعمال الصوماليين علاقات بالتجار في جنوب أفريقيا والصين والهند والشرق الأقصى والشرق الأوسط وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وبلدان شرق أفريقيا وجنوبها.

٦١ - وأهم الموانئ في الصومال هي المعن وبربرة وبوساسو وكسمايو ومركا. وتدير إدارة أرض الصومال ميناء بربرة، بينما تدير ميناء بوساسو إدارة بونتلاندا. أما ميناء مقديشو، وهو أحد أكثر الموانئ تطوراً حيث أنه مزود بمرفئ، فلم يُستخدم منذ عام ١٩٩٥ بسبب التنافس بين الفصائل المتنافسة التي تسعى لإدامة سيطرتها على الميناء أو تطمح للسيطرة عليه. ويخضع ميناء كسمايو ومركا لسيطرة إدارتين محليتين وتدار شؤونهما كميناءين تجاريين خاصين يدران مبالغ طائلة من الإيرادات غير المشروعة.

٦٢ - وحصل فريق الرصد، أثناء التحقيق الذي أجراه، على المعلومات التالية التي توضح إحصاءات عام ٢٠٠٤ المتعلقة بالشحنات الوافدة إلى أهم الموانئ الصومالية: المعن - مليوناً طن متري؛ وبربرة - ٥٥٢ ٠٠٠ طن متري؛ وبوساسو - ٣٦٨ ٠٠٠ طن متري؛ وكسمايو - أكثر من ٣ ٠٠٠ طن متري.

٦٣ - ويتعين على رجال الأعمال الذين ينوون مزاولة أنشطة تجارية في أي ميناء تدير شؤونه إدارة محلية أن يبرموا اتفاقاً مالياً مع الإدارة المحلية بما يضمن سلامة السفينة القادمة وشحناتها وطاقمها. ويجب إبرام هذا الاتفاق عادة قبل أن يبدأ نقل الشحنة إلى أي ميناء صومالي. ولا بد من دفع مبلغ مسبقاً بما في ذلك رسوم السلامة التي قد تصل إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار عن كل سفينة. ولا بد من دفع رسوم أخرى عند وصول السفينة إلى الميناء وقد تشمل تلك المتعلقة بالخدمات البحرية، ورسوم الميناء، ومناولة الشحنة، والنقل البري، واستئجار الصنادل وزوارق القَطْر وعمال تحميل السفن وتفريغها. وهذا الاتفاق المالي أساسي لأن شركات التأمين التجارية ليست على استعداد للتأمين ضد الأخطار التي تنطوي عليها العمليات البحرية في المياه الصومالية.

ميناء المعن

٦٤ - بخلاف موانئ أخرى في الصومال تدير شؤونها الإدارات المحلية، تمتلك اتحادات الشركات الثلاثة المشار إليها أعلاه ميناء المعن، الواقع على مسافة حوالي ٤٥ كيلومترا شمال مقديشو، وهي تتولى إدارته وتشغيله بصورة مشتركة. ويمتلك كل اتحاد ثلث الأسهم في الميناء. كما تمتلك هذه الاتحادات مؤسسات تجارية تجمع بين أعمال النقل البحري والبري وشحن البضائع وتحميل السفن وتفريغها ونقل الشحن بالسفن والإمداد بالوقود والتجارة العامة والبناء. ويعمل نحو ٣٢٠ موظفا في الميناء ويعنون بصفة مباشرة بتفريغ السلع الأساسية. وتشمل تجهيزات الميناء التي تتألف من ٦ زوارق للقَطْر و ٣٤٠ نوعا آخر من الزوارق و ٣١٠ شاحنات ذات قدرات شحن مختلفة.

٦٥ - وتجبي اتحادات الشركات الثلاثة إيرادات الموانئ كل على حدة: أي أن اتحادا منها يجمع الإيرادات المتراكمة من أعمال النقل البري، والثاني مكلف باستلام الإيرادات من تشغيل زوارق القَطْر، بينما يستلم الثالث الرسوم من حقوق الرسو إلى جانب رسوم وعمولات أخرى. وتُجمع إيرادات أخرى من أنشطة تحميل السفن وتفريغها وغيرها من الأنشطة البحرية في الميناء ثم تُقسّم بعد ذلك بين الاتحادات الثلاثة. ويُقدر مجموع إيرادات ميناء المعن لسنة ٢٠٠٥ بمبلغ ١٥,٨ مليون دولار. وفي كل شهر من عام ٢٠٠٥، يُستورد ٣٣ ٠٠٠ طن متري في المتوسط من السلع الأساسية عن طريق ميناء المعن، بما مجموعه ٣٩٦ ٠٠٠ طن متري مع تقاضي رسوم متوسطها ٤٠ دولارا للطن المتري الواحد.

٦٦ - وترسو كل شهر ٣٠ سفينة في المتوسط في ميناء المعن. ورسوم الرسو عن كل سفينة شحن سعتها ٣ ٠٠٠ طن أو أكثر تصل إلى ١ ٣٤٠ دولارا، بينما تبلغ بالنسبة للسفن سعة ٣ ٠٠٠ طن أو أقل ٤٥٠ دولارا. وتأتي سفن الشحن بطائفة متنوعة من السلع الأساسية، من بينها السكر والأرز والطحين والشاي والبن والمعجنات وزيت الطهي والوقود والإسمنت.

٦٧ - ويعلم فريق الرصد أن واردات السكر من بين المواد الغذائية بلغت في مجموعها ١٥٣ ٠٠٠ طن متري لسنة ٢٠٠٣ و ٩٤ ٠٠٠ طن متري لسنة ٢٠٠٤. وفاق مجموع كميات السكر المواد الغذائية الأخرى بأكثر من الضعفين وأحيانا بأكثر من ثلاثة أضعاف. فعلى سبيل المثال، تم استيراد ٥٩ ٠٠٠ طن متري من الأرز في عام ٢٠٠٣ و ٢٨ ٠٠٠ طن متري في عام ٢٠٠٤. وكما هو مبين في تقرير فريق الرصد المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (انظر S/2004/604)، كانت شحنات السكر الواردة إلى الصومال تُهرَّب إلى كينيا لتدر عائدات مالية هائلة على رجال الأعمال الذين يمارسون هذا النشاط. كما يعلم فريق

الرصد من واقع تحريّاته أن واحدا من نخبة رجال الأعمال العاملين انطلاقا من مقديشو وله صلات بأحد اتحادات الشركات في المعن، حقق أرباحا مجزية من عمله في توزيع كميات غير مشروعة من السكر على بلدان شرق أفريقيا.

٦٨ - ويتعامل ميناء المعن أيضا في الشحنات الموجهة للتصدير ومنها كميات تجارية من الفحم النباتي. وخلال شهريّ حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٥، اجتاز ٢٢ ٨٧٢ طنا متريا من الفحم هذا الميناء في الطريق إلى الأسواق الخارجية. وحصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن قسما هاما من الإيرادات المتراكمة من الضرائب المدفوعة على تصدير الفحم تؤول إلى رجل أعمال حدده فريق الرصد في تحريات سابقة ضمن الأشخاص الضالعين في انتهاك حظر توريد الأسلحة.

هاء - علاقة نخبة رجال الأعمال بانتهاكات حظر توريد الأسلحة

٦٩ - تضمنت التقارير السابقة التي أعدها فريق الخبراء وفريق الرصد أدلة موثقة على انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي ارتكبتها أفراد من نخبة رجال الأعمال. كما وثق فريق الرصد انتهاكات وقعت خلال الولاية الحالية (للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفق الأول).

٧٠ - ويعلم فريق الرصد من أعماله أن ميناء المعن كان ولا يزال بوابة للأسلحة والمعدات العسكرية التي تدخل الصومال. فقد دأب بعض الأفراد المرتبطين باتحادات الشركات ارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة بصورة منتظمة بل تكاد تكون دائمة، إما باستلامهم الأسلحة أو المعدات العسكرية، أو بتيسير حركة ونقل تلك المواد إلى الجهات الموجهة إليها، سواء كانت الحكومة الاتحادية الانتقالية، أو تحالف المعارضة الذي يتخذ من مقديشو مقرا له، أو الأصوليين المتشددين. وإذا لم تكن شحنات الأسلحة موجهة إلى قوات الميليشيا التابعة للحكومة بل إلى جهات أخرى، فإن كل ما تقوم به نخبة رجال الأعمال هي أنشطة التجارة.

رابعا - الموارد الساحلية والقرصنة

ألف - الموارد الساحلية

٧١ - مياه الصومال الساحلية غنية بالموارد الطبيعية، حيث يوجد بها أحد أغنى مواقع الصيد في العالم إضافة إلى كميات تجارية محتملة من موارد قاع البحر كالهيدروكربونات والمعادن. ويقوم أمراء الحرب والمؤسسات التجارية ببيع إمكانيات استغلال هذه الموارد الطبيعية، ويتم ذلك أحيانا عن طريق خدمات الشركات التجارية الأجنبية التي تعمل بصفة وكيل أو وسيط للحصول على تراخيص الصيد، وإلى وقت قريب كان الهدف هو

الحصول على حقوق استغلال الثروات الكامنة في قاع البحر. ولدى كتابة هذا التقرير، كان فريق الرصد يتابع قرائن معقولة تساعد على تقدم التحقيق وتشير إلى أن شركات مسجلة في بلد بعينه في جنوب شرقي آسيا تنشط في أعمال استغلال موارد قاع البحر. وعلى سبيل المثال، علم فريق الرصد أن شركة أسترالية اشترت نسبة ٥٠,١ في المائة من الحقوق الخالصة والحصرية لاستغلال جميع المعادن المستخرجة من قاع البحر والتنقيب عن النفط وما يرتبط بذلك من أنشطة عقارية في بوتلاندا، بما فيها منطقتا ساناغ وسول. وترجم جميع هذه الأنشطة في نهاية الأمر إلى المزيد من الإيرادات بالنسبة لأمرء الحرب أو رجال الأعمال، فيما يعلم فريق الرصد أنها تُستخدم لإدامة مواقع قوتهم من خلال شراء الأسلحة والعتاد العسكري للميليشيات.

٧٢ - كما يتابع فريق الرصد معلومات تشير إلى أن مؤسسة تجارية معينة في نفس البلد المذكور أعلاه في جنوب شرقي آسيا توجد في موضع يسمح لها بمنح رخص الصيد على طول ساحل الصومال برمته.

٧٣ - وقد أدرك قادة الإدارات المحلية وأمرء الحرب منذ زمن بعيد أن استغلال مصائد الصومال لأغراض تجارية ومنح الرخص لمؤسسات صيد أجنبية وأفراد أجنبى نشاط يدر إيرادات طائلة. ويُطبع بعض هذه الرخص على رسائل تحمل شعار الحكومة السابقة بينما يحمل غيرها أحتام أمرء الحرب الشخصية. ويذكر بعض أصحاب سفن الصيد أو من يشغلونها أنهم يتفاوضون على هذه الرخص قبل القدوم إلى المياه الصومالية، بينما يقصد الآخرون موانئ صومالية على أمل إبرام اتفاق ما مع أمير الحرب المحلي ليتمكنوا من اصطيد كميات تجارية من الأسماك في المياه المحاذية للصومال.

٧٤ - وتوجد بحوزة فريق الرصد رخصة صيد تجاري أصدرتها "هيئة الصيد الوطنية: دولة أرض جوبا"، الواقعة جنوبي الصومال، وتعود إلى شركة للصيد التجاري، مالكة سفينة الصيد البخارية *Feng Jong*، الموجودة في أحد بلدان شرقي آسيا. وعلم فريق الرصد أن شركة الصيد التجاري دفعت ٨٠.٠٠٠ دولار للحصول على تلك الرخصة.

٧٥ - وعموما، فقد علم فريق الرصد أن رخص الصيد تكلف مبلغا يصل إلى ١٥٠.٠٠٠ دولار للسنة للسفينة الواحدة. وليست لدى فريق الرصد أية أرقام مدققة عن عدد الرخص التي أصدرت، لكن بعض الخبراء البحريين المُلمِّين بأنشطة الصيد التي تقوم بها شركات أجنبية في المياه الصومالية يقدرون بحذر أنه في كل موسم قد توجد في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال ٥٠٠ سفينة صيد. وتُستخدم الرخص في تجاهل تام لأي قواعد دولية أو لضرورات استدامة مصائد الأسماك في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى صيد عشوائي وتدهور خطير في المدى البعيد لمصائد الصومال.

باء - القرصنة

تطور القرصنة في الصومال

٧٦ - نظرا لتعرض السفن لهجمات على بعد ٤٠٠ ميل من الساحل الصومالي، وارتفاع عدد عمليات الاختطاف ومحاولات الاختطاف ارتفاعا شديدا، فإن عالم الشحن البحري يستبد به القلق. فمنذ بداية عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، حدثت ٤٥ محاولة اختطاف ونجحت ١٩ عملية اختطاف قبالة السواحل الصومالية. ونتيجة لذلك، أصدرت المنظمة البحرية الدولية والمكتب البحري الدولي - وهو شعبة من غرفة التجارة الدولية التي تمثل مهمتها الأساسية في رصد الجرائم وسوء الممارسات البحرية - تحذيرات متكررة للسفن العاملة في تلك المناطق.

٧٧ - وفي عهد حكومة سياد بري، في أواخر الثمانينات، كان القراصنة الصوماليون ينتحلون صفة ضباط أمن للصعود إلى متن السفن. وقد دأبوا على شن هجماتهم على السفن بإرسال أوامر وتحذيرات شفوية. وعند الضرورة، كانوا يتحولون إلى استخدام الأسلحة الأوتوماتيكية وغيرها (إطلاق الأعيرة النارية التحذيرية) لتخويف الطاقم والصعود إلى ظهر السفينة والاستيلاء عليها.

٧٨ - ولم يكن القراصنة الصوماليون خلال تلك الفترة على نفس القدر من التطور الذي بلغه القراصنة الذين ينشطون اليوم على طول سواحل الصومال. فقراصنة تلك الفترة يمكن وصفهم بصورة أدق وأصح بأنهم لصوص بحر مسلحون باعتبار أن لصوص البحر هم ركاب أو بحارة سفن خاصة يرتكبون سرقات مسلحة في حق السفن التجارية في الموانئ والمياه الإقليمية - عادة إلى مسافة أقصاها ١٢ ميلا بعيدا عن الساحل. وكانوا يعملون على طول الساحل الصومالي ضمن عصابات منظمة تنظيما مفككا ولغرض محدد، وكانت تفتقر إلى إجراءات ومعدات الاتصال وأساليب العمل المتطورة. وهم يستولون على السفن لاحتياجهم الخاصة، ومنها سرقة كل ما يستطيعونه من أموال وشحنات تكون على متنها، مثل وقود الديزل وزيت التشحيم والمخازن والمؤن. وعادة لا يحجزون أطقم السفن رهائن عندهم ولا يطلبون الفدية.

٧٩ - ولكن خلال أوائل التسعينات استجد نوع آخر من القرصنة في المياه الساحلية الصومالية، ألا وهو من يسمون أنفسهم بأفراد خفر السواحل. وكان هؤلاء يستهدفون السفن التي تمارس الصيد غير القانوني أو السفن التي تمارس أنشطة إغراق مواد خطيرة في المياه الساحلية.

٨٠ - وفي ظل استمرار انهيار القانون والنظام الوطنيين في الصومال، ونتيجة لسقوط حكومة سياد بري ومؤسساتها، تُركت سلطة القانون في مصائد الأسماك للسلطات الإقليمية التي تستعين بالمليشيات المحلية المسلحة لحماية ما تعتبره ملكيتها؛ وفي بعض الحالات، كان ذلك يشمل احتجاز السفن التي يُظن أنها تشكل خطراً على ما تعتبره من مصالحها الخاصة. غير أن هذا النوع من أعمال إنفاذ القانون لم يكن كافياً لردع سفن الصيد الأجنبية التي تستخدم شبك الجر المخروطية بحثاً عن مواقع صيد تجاري طائلة الأرباح عن الاقتراب من سواحل الصومال. ونتيجة لذلك، اندلعت مواجهة مباشرة بين سفن صيد أجنبية والصيادين الذين يمارسون الصيد التقليدي داخل المياه الصومالية، مما يتسبب في جعل المجتمعات المحلية أكثر عداوة تجاه السفن الأجنبية، وقد يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى دفع الصوماليين المسلحين إلى مطاردتها بواسطة الزوارق السريعة.

التنظيمات والعمليات

٨١ - تطور هذا النوع من وسائل الإنفاذ الشعبية الذي يتولاه أفراد خفر السواحل، إلى جانب نشاط لصوص البحر المسلحين، ليصبح النشاط الأكثر تطوراً الذي يدر اليوم أموالاً طائلة والمسمى عن حق بالقرصنة: بمعنى أنه جريمة دولية ترتكبها في المياه الدولية - ما وراء الأميال الاثني عشر لحدود المياه الإقليمية لأي دولة - أطقم سفن خاصة أو يرتكبها ركابها سعياً وراء ربح خاص ضد سفينة خاصة أخرى، وهي تقترن عادة بأعمال عنف أو احتجاز أو نهب غير مشروعة.

٨٢ - وتمثل المعلومات المقدمة عن القرصنة في هذا الفرع مؤشراً يدل في أفضل الأحوال على النمط الراهن من التنظيمات وعمليات القرصنة الصومالية التي تشهدها في المياه الصومالية وقت كتابة هذا التقرير. بيد أن هذه المعلومات أبعد ما تكون عن الاكتمال؛ وإن كان فريق الرصد يواصل تحقيقاته في الأمر. وقد أجرى الفريق خلال ولايته الحالية مقابلات مع مصادر عليمّة عديدة أخرى من ضمنها أطقم السفن التي تعرضت للقرصنة - وهي السفينة البخارية Semlow (سفينة شحن مملوكة لجهة كينية)، والسفينة البخارية "سفينة البساتر" (مركب تجاري مسجل في الهند)، وسفينة الصيد البخارية Feng Jong. وتوحي خلاصة هذه المعلومات بوجود نمط محدد من تنظيمات القرصنة الصومالية الحالية وأساليب عملها.

٨٣ - ويتخذ القراصنة الصوماليون مقار لهم على اليابسة، حيث تتم أعمال التخطيط والتنسيق لعمليات احتجاز السفن وقيادتها ومراقبتها. كما علم فريق الرصد بأنه لدى القراصنة شبكاتهم الخاصة لجمع الاستخبارات أو المعلومات، ويوجد عناصر تابعة لها في

بلدان أخرى بالمنطقة. ويبلغ أفراد من هذه الشبكات مقار القراصنة بتفاصيل السفن العاملة قبالة السواحل الصومالية.

٨٤ - ويعمل قادة القراصنة على ضمان أن تكون عصابات القراصنة مدربة ومجهزة وموجهة بالشكل المناسب. وتتميز عمليات القراصنة بالخصائص التالية: لدى هذه الفرق المهارات اللازمة في مجالات الاتصالات والملاحة وقيادة السفن في البيئة البحرية؛ ويشارك نحو ١٠ قراصنة في الهجوم على سفينة مستهدفة ويستخدمون ثلاثة زوارق خلال الهجوم وزورقين سريعين وزورقا للمؤن؛ وعادة ما يكون القراصنة الذين يصعدون إلى متن السفينة المستهدفة بواسطة سلاح مسلحين بمسدسات وبنادق هجومية من نوع AK-47 وقذائف صاروخية مضادة للدروع (RPG)؛ وفور الصعود إلى السفينة المستهدفة، يؤمنون السفينة ويستولون على مركز قيادتها، المعروف باسم المقصورة. وباستخدام أجهزة اللاسلكي والهواتف الساتلية، يتصلون بمقارهم على اليابسة للحصول على أوامر أخرى. ويسيطر القراصنة على أعضاء طاقم السفينة بتخويفهم وتهديدهم بإيذائهم جسديا ولا يسمحون للطاقم بالاحتفاظ بسجل الأنشطة اليومية للسفينة. وبمجرد السيطرة على السفينة المستهدفة، يمكن أن يستخدمها القراصنة كسفينة رئيسية خاصة لمهاجمة سفن أخرى إذا ما أتيحت لهم فرصة سانحة لذلك.

٨٥ - وتُغير عصابات القراصنة على أي سفينة دون أي إيلاء أي اعتبار لدولة العلم التابعة لها أو جنسية طاقمها أو الشحنة التي تحملها. ولأن القراصنة الصوماليين على وعي بإمكانات زوارقهم المحدودة السرعة والقدرة على البقاء مدة طويلة في عرض البحر، فهم يلجأون إلى احتجاز سفن الصيد التي تستخدم شبك الجر المخروطية والسفن الشراعية لاستخدامها كسفن رئيسية ينطلقون منها في مغامرات قد تأخذهم إلى مسافة ٤٠٠ ميل بعيدا عن الشاطئ. وبمجرد أن يسيطر القراصنة على سفينة ما، يأمر قائدها بالتوجه نحو ممرات بحرية نشطة، وباستخدام جهاز الرادار الموجود في السفينة، يستطيعون ترصد حركات السفن على بعد مسافة ٦٠ ميلا. ثم يتربصون بأي سفينة تجارية قد تمر باطمئنان في الأفق ليسنوا هجومهم عليها بواسطة الزوارق السريعة والقذائف الصاروخية المضادة للدروع والبنادق الهجومية والقنابل المضيفة لو اقتضى الأمر ذلك. وقد لا تنجح بعض محاولات الاختطاف، وقد لا تُبلغ بعض السفن الضحية عن المحاولات التي تعرضت لها.

٨٦ - وبعد السيطرة على السفينة، يحتجز فريق القراصنة الهجومي السفينة ويطلب بدفع فدية. ولا يهتم القراصنة أساسا بقيمة السفينة أو الشحنة في حد ذاتها؛ فكل ما ينوون فعله هو انتزاع الأموال من مالك السفينة التجارية أو الشركة التي تشغلها.

٨٧ - ولهذه المجموعات شبكات دولية معقدة تعمل في الخفاء وتيسر أمر التفاوض وحركات أموال الفدية. وتستخدم عصابات القراصنة اتصالاتها في دول أخرى بالمنطقة لتيسير صفقات دفع الفدية أو تحويلات الأموال. وتساعد الخدمات والترتيبات المالية السريّة التي تُقدّم عن طريق اتصالات تنظيّمات القراصنة هذه التنظيّمات على تنظيم تقاضي أموال الفدية من مالكي السفن إلى أمراء الحرب المسؤولين عن عصابات القراصنة.

٨٨ - وتبيّن صفقات الفدية الأخيرة أن القراصنة طلبوا دفعها نقداً وعادة بعملة الولايات المتحدة على شكل أوراق نقدية من فئة ٥٠ دولاراً. وفي حالة واحدة أوضح القراصنة أنهم لا يريدون أن تُدفع إليهم الفدية في شكل حزم بأوراق نقدية متسلسلة وجديدة. وعلم فريق الرصد أن مالكي أو مشغلي السفن المختطفة دفعوا حتى الآن للقراصنة الصوماليين ما لا يقل على مليوني دولار نقداً فدية لسفنهم.

٨٩ - وتستخدم الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال الفدية لشراء الأسلحة. ويواصل فريق الرصد التحقيق في العلاقة الرابطة بين القرصنة والفدية المدفوعة وشراء الأسلحة وإبقاء جماعات القراصنة على ميليشيات قوية وقادرة.

جماعات القراصنة

٩٠ - توجد ثلاث مجموعات من القراصنة على الأقل تعمل في المياه الصومالية، وهي كالتالي:

(أ) قوات خفر السواحل المتطوعة الوطنية: تركز هذه الجماعة على اعتراض سبيل الزوارق الصغيرة وسفن الصيد؛ وتعمل بالقرب من منطقة كِسمايو الكبرى بمحاذاة ساحل الصومال الجنوبي. وزعيمها/قائدتها هو محمد غاراد؛

(ب) جماعة مَرَكَا: تتألف من بضع مجموعات صغيرة متفرقة وغير محكمة التنظيم، وتعمل في منطقة مَرَكَا الكبرى في شَبِيلِي الدنيا. وتمتلك عموماً زوارق وسفناً للصيد تصل إلى مسافات تفوق فيها قوات خفر السواحل المتطوعة الوطنية. كما أن زوارقها، في بعض الحالات، مزودة على متنها بالرشاشات. وتعرض هذه الجماعات سبيل طائفة متنوعة من السفن. وتشارك في أعمال السرقة في عرض البحر والتهريب وأنشطة القرصنة ويمولها الشيخ يوسف إندوهادي، أحد أمراء الحرب وهو محافظ شَبِيلِي السفلى؛

(ج) قوات البحرية الصومالية: من الناحية التنظيمية والعملية، هي أكثر مجموعات القراصنة الصومالية تطوراً. فهي منظمة تعمل وفق مبادئ عسكرية، ويوجد بها فريق بحري (محمد علي حسن)، وأميرال (محمد عثمان)، ونائب أميرال (الجنرال "غراي"، رئيس

العمليات البحرية)، ورئيس العمليات المالية (أفوينوي). ويبدو أنها تتمتع بالقدر على العمل لمسافات بعيدة من الساحل أكثر من باقي مجموعات القراصنة وهي تشارك في أعمال القرصنة التي تشمل احتجاز السفن والاختطاف والمطالبة بالفدية. وتعمل في جهات تقع في المنطقة الساحلية الوسطى من الصومال، بما فيها قبالة هارارديرا، منطقة قاعدتها الرئيسية، وإيل وهي بلدة تابعة تقع شمال هارارديرا؛

(د) جماعة بونتلاندا: ربما يكون أفرادها قراصنة الصيد التقليديين أو الأصليين أو لصووس البحر المسلحين في الصومال، وهي تمثل أطول مجموعات القراصنة عمرا. وأفرادها رجال مستون لهم تجربة واسعة ويمارسون أنشطة القرصنة بعيدا عن الجلبة والأنظار ويوجدون في أربع مناطق جغرافية هي: جنوب شرق جزيرة سوكونترا؛ ورأس قصير، في الطرف الشمالي الشرقي من الصومال؛ ورأس علولة، في شمال الصومال؛ وقرية بريد، على بعد ١٥٠ كيلومترا شمال بوساسو في بونتلاندا. ويُفاد بأن مجموعات القراصنة التقليديين هذه توفر التدريب لقوات البحرية الصومالية. وتشارك في التهريب وأعمال القرصنة وتستخدم سفن صيد معدلة لشحن غارات على السفن.

جيم - علاقة القراصنة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة

٩١ - علم فريق الرصد أن أموال الفدية التي يتم الحصول عليها من أعمال القرصنة تُستخدم جزئيا للربح الشخصي ولشراء الأسلحة. ففي حالة قوات البحرية الصومالية، على سبيل المثال، الذين ينتمون لآل صالبيان (عشيرة حاوية)، تشتري الأسلحة لتستخدمها عصابات القراصنة ولتعزيز الميليشيات التابعة لها. وتستخدم هذه الميليشيات لمحاربة ميليشيات آل سعد (من عشيرة حاوية أيضا)، الواقعتين في منطقة مودوق وسط الصومال. وتتحارب من أجل السيطرة على المياه وسبل الوصول إليها.

٩٢ - ويواصل فريق الرصد تحقيقه بغرض التوصل إلى فهم أفضل لتنظيمات القراصنة الصوماليين وعملياتهم، بما في ذلك استخدام أموال الفدية لشراء الأسلحة والإنفاق على الميليشيات.

دال - حالة إفرادية: القرصنة التي ارتكبتها قوات البحرية الصومالية - سفينة البسارات

٩٣ - ظلت سفينة البسارات، وهي سفينة شرعية هندية الملكية، تعمل بين الهند والشرق الأوسط والصومال لمدة ستة أعوام، حيث كانت تنقل أنواع مختلفة من السلع بين موانئ مختلفة.

٩٤ - وخلال آخر رحلة لسفينة البسارات إلى الصومال، خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبعد أن أُفرغت منها سلع في ميناء المعن، توجهت جنوباً بمحاذاة الساحل الصومالي إلى ميناء كِسمايو، حيث تلقت على متنها شحنة تجارية عبارة عن ١٨ ٠٠٠ كيس من الفحم يزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً. ثم غادرت سفينة البسارات كِسمايو متوجهة نحو عجمان في الإمارات العربية المتحدة، يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، وسارت إلى الشمال الشرقي بمحاذاة الساحل الصومالي.

٩٥ - وبعد رحلة دامت يومين، أي في ١٦ كانون الثاني/يناير، كانت السفينة على بُعد حوالي ٢٠٠ ميل إلى الشمال الشرقي من كِسمايو، وفجأة تعرضت بسرعة لهجوم شنته ثلاثة زوارق سريعة تقل على متنها ١٠ رجال يشهرون أسلحتهم. وكان هؤلاء الرجال قراصنة من قوات البحرية الصومالية؛ مسلحين ببنادق هجومية من نوع AK-47 وقذائف صاروخية مضادة للدروع ومسدسات. وبعد أن اقترب القراصنة من جوانب البسارات، صدعوا بسرعة إلى متنها بواسطة سلام. وبمجرد صعودهم، قاموا بعملية مسح أميني وسيطروا على قائدها وطاقمها المؤلف من ١٢ فرداً. ثم هدد القراصنة المحتجزين بإيذائهم جسدياً لو لم يمثلوا لأوامرهم.

٩٦ - وبعد السيطرة على السفينة وطاقمها برمته، توجه القراصنة إلى مقصورة القيادة حيث يوجد جهاز اللاسلكي. وأجرى زعيم القراصنة اتصالاً بمقره بواسطة اللاسلكي، وأبلغ القيادة بأن القراصنة قد سيطروا على السفينة وطلب مزيداً من الأوامر. ثم اتخذ عدد قليل من القراصنة مواقع استراتيجية مختلفة حول السفينة، بينما تولى زعيم العصابة مهمة القيادة واستولى على جهاز اللاسلكي. وربط القراصنة زوارقهم السريعة الثلاثة بالسفينة المختطفة لقطرها، وظل ثلاثة منهم على متن أحد الزوارق، الذي كان يحتوي على مخبأ للسلاح والوقود ومؤن أخرى.

٩٧ - وبعد اتصال القراصنة باللاسلكي مع قيادتهم، أمر قائد البسارات بتحويل اتجاه سفينته والسير لا باتجاه اليابسة بل باتجاه عرض البحر، نحو ممرات سفن الشحن النشطة. وفي تلك اللحظة، كانت نية القراصنة على ما يبدو واضحة بما فيه الكفاية: وهي أن سفينة البسارات ستستخدم كسفينة رئيسية، أي منطلقاً يستخدمه القراصنة للاقتراب من السفن المطمئنة ثم مهاجمتها على حين غرة. ومنذ اللحظة التي شن فيها القراصنة هجومهم المفاجئ على البسارات إلى أن سيطروا عليها، واستخدمهم جهاز اللاسلكي للاتصال بمقرهم للحصول على أوامر بتوجيه السفينة نحو ممرات سفن الشحن، كشفت قوات البحرية

الصومالية عن مستوى فعال من الكفاءة والمعرفة بعمليات هذه السفن الشراعية والبيئة البحرية التي تعمل فيها.

٩٨ - وخلال الأيام الثلاثة التي أعقبت ذلك، وباستخدام البسارات كغطاء للعمليات، جاب القراصنة ممرات سفن الشحن لاقتناص ضحيتهم التالية. وسنحت لهم الفرص مرة في كل يوم من الأيام الثلاثة: ففي يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير، حاول القراصنة اختطاف سفينة حاويات مجهولة الهوية ثم ناقلة نפט على التوالي، وطاردوهما بواسطة زوارقهم السريعة وإطلاق النار عليهما في الوقت ذاته. وكان الغرض من أعمالهم تلك التخويف وحمل السفن على التوقف والاستسلام للقراصنة؛ لكن في كلتا الحالتين لم ينفذ هذا الأسلوب، وأفلتت السفينتان من قبضتهم. غير أن إحدى السفينتين تلقت ضربة مباشرة من قذيفة صاروخية صغيرة أطلقها أحد القراصنة. ولا يعرف فريق الرصد حجم الخسائر التي تكبدتها، سواء من حيث هيكل السفينة أو الأرواح. ولم تتقدم أي من السفينتين بتقرير علني عن محاولتي اختطافهما.

٩٩ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، حاول القراصنة تنفيذ عملية اختطاف أخرى على مسافة نحو ٣٠٠ كيلومتر من سواحل الصومال. ولم تحقق هذه المحاولة النجاح بدورها. وفي هذه المرة، كان اسم السفينة معروفا وهي السفينة البخارية Delta Ranger، وهي ناقلة للبضائع السائبة مسجلة في جزر البهاما. ولم يكن القراصنة يدركون أن هذا الهجوم سيستتبع سلسلة من الأحداث التي ستجعل منه آخر هجوم لهم. فقد أبلغت السفينة البخارية Delta Ranger المكتب البحري الدولي في كوالالمبور بالهجوم. وهكذا أصبح الصائدون اليوم هدفا للاصطياد.

١٠٠ - وقد تلقت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة العاملة في عرض المحيط بعيداً عن الساحل الصومالي تقرير المكتب البحري الدولي بشأن محاولة الاختطاف. وباستخدام المعلومات الواردة في التقرير تمكنت القوات البحرية المذكورة من تحديد موقع السفينة الأم المشتبه فيها التابعة للقراصنة. وشرعت بحرية الولايات المتحدة حينئذ بمراقبة السفينة البسارات بصورة غير معلنة.

١٠١ - وفي ليلة ٢٠ كانون الثاني/يناير المظلمة، تمت بعد الغسق، متابعة البسارات عن قرب بطائرة هليكوبتر. ولدى سماع القراصنة صوت محرك طائرة الهليكوبتر، أصيبوا بالهلع. فبادروا على الفور إلى إصدار الأمر لقبطان السفينة بتغيير مساره والتوجه نحو الشاطئ الصومالي آملين بالتماس الأمان في المياه الإقليمية الصومالية.

١٠٢ - وتابعت القوات البحرية الأمريكية البيسارات وواصلت مراقبتها عن بعد. وحوالي الساعة ٨/٠٠ من يوم ٢١ كانون الثاني/يناير، بذلت إحدى سفن البحرية الأمريكية، وهي السفينة ونستون س. تشرشل، محاولات، غير ناجحة للاتصال اللاسلكي بين السفن، مع البيسارات بدون طائل. فقد أمر القراصنة قبطان السفينة بعدم الردّ على الاتصالات اللاسلكية كما أمره بمواصلة مساره والإسراع صوب الساحل الصومالي.

١٠٣ - ونحو الساعة ١١/٣٠ أطلقت السفينة تشرشل طلقات تحذيرية باتجاه البيسارات مما أجبرها على التوقف. بين حوالي الساعة ١١/٣٠ و ١٤/٣٠، حاولت السفينة تشرشل إجراء اتصالات مع البيسارات بإرسال تحذيرات شفوية بأنها ستبدأ باتخاذ إجراءات أكثر عنفا لإجبارها على الامتثال لطلباتها. وبعد حوالي ثلاث ساعات من الترقب، أطلقت تشرشل من جديد طلقات تحذيرية باتجاه البيسارات. واثّر هذا الإجراء، استسلم القراصنة، وكسرت البيسارات صمت اللاسلكي وقامت بالاتصال مع تشرشل. وعندما توقعوا الاعتقال قام بعض القراصنة بإخفاء أسلحتهم على ظهر البيسارات وألقى بعضهم أسلحته من فوق السفينة. وبعد الساعة ١٥/٠٠ بوقت قصير، صعد أفراد من قوات بحرية الولايات المتحدة على ظهر البيسارات، واقتادوا القراصنة العشرة ووضعوهم قيد الاحتجاز، كما عشروا على الأسلحة التي كانت قد أخفيت. وجرى نقل القراصنة لوضعهم قيد الاحتجاز لدى سلطات حكومة كينيا يوم الأحد ٢٥ شباط/فبراير. وهم حالياً محتجزون في مدينة مومباسا الساحلية، في كينيا، بانتظار محاكمتهم جنائياً بتهمة ارتكاب أعمال قرصنة.

خامسا - تحليل اتجاهات انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأنماطها

ألف - استمرار التسلح وزيادة زعزعة الاستقرار

١٠٤ - يتواصل باطراد وبدون انقطاع تسليح الصومال من جانب أطراف الصراع الرئيسيين الثلاثة ونخبة رجال الأعمال والمجموعات الهامة الأخرى. بما فيها جماعات القراصنة والعشائر المتصارعة على الموارد الطبيعية. ويشير فريق الرصد إلى أنه، بسبب استمرار تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية والدعم المالي إلى داخل الصومال وبغض النظر عن المصدر الأساسي، فإن عملية التسلح ما زالت تغذي النمط العام لعدم الاستقرار والأمن. كما يلاحظ فريق الرصد تزايد معدل التسلح العام ويشير إلى أنه يظهر في موازاة ذلك مزيد من التقلب في الوضع الأمني، وبالذات في وسط وجنوبي الصومال. وهذا النمط من التسلح والاتجاه نحو تزايد التقلب يؤدي إلى ازدياد فرص التقاتل مع ما ينتج عنه من خسائر في الأرواح. ويدل على ذلك القتال العنيف الذي اندلع داخل مقديشو وحولها خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٦ وتورط فيه أعضاء في تحالف المعارضة، من

أمراء حرب الإدارات المحلية ووزراء منشقين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية ونخبة رجال الأعمال والعسكريين.

١٠٥ - ويشكل الدعم السري من جانب الدول جزءاً لا يتجزأ من عملية التسلح الجارية في الصومال. وقد أشار فريق الرصد إلى نمط دعم الدول للمتقاتلين الرئيسيين في تقريره المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويتواصل هذا الاتجاه، ولكن بجدّة أكبر في فترة الولاية الراهنة عنه في الولاية السابقة. ويقوم عدد متزايد من الدول بتقديم مساهمات سرية لعمالها المعنيين من أجل انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة. ويساهم هذا النشاط في زيادة زعزعة الاستقرار بشكل خطير في وضع يتسم بالفعل بعدم استقرار بالغ. وبشكل مستقل عن طبيعة الدعم المقدم بدقة، فإن هذه الظاهرة بحد ذاتها استفزازية للغاية وتزيد في الطبيعة غير القابلة للتنبؤ للوضع الأمني في الصومال، مع أثر سلبي محتمل على علاقات بعض الدول في المنطقة. وعلى سبيل المثال فإن الاحتمال قائم بانتشار التأثير السلبي على العلاقات الإقليمية بين الدول، فثلاثة على الأقل من أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية متورطون في المساهمات السرية، اثنان منهما لنفس الطرف الرئيسي في الصراع والثالث لطرف آخر.

١٠٦ - وبما أن الحكومة الاتحادية الانتقالية والأصوليين المقاتلين وتحالف المعارضة في مقديشو يحظون جميعاً بدعم إحدى الدول، دون أن تظهر في الأفق أي مصلحة سياسية معقولة، فإن كلا من أطراف الصراع الرئيسية في الصومال سيرغب بأن يكون على قدم المساواة عسكرياً مع الآخرين كي يحمي وضعه ومصالحه المكتسبة تجاه الآخرين. كما أن لكل دولة مساهمة أغراضها ومصالحها الخاصة في دعم الجانب الذي تختاره. وعليه، فمن الواضح أنه لا يوجد نهج متسق، أو منتظم أو موحد، للتوصل إلى حل لمسألة التسلح في الصومال. بما يفيد المجتمع المدني الصومالي. فالدعم السري من فرادى الدول تحدده وتكمن وراءه دوافع المصلحة الخاصة الضيقة. وبالنتيجة، لا يرى فريق الرصد نهاية لاتجاه الدعم السري المتواصل لفرادى الدول، وبالتالي لا نهاية للتسلح الجاري في المستقبل القريب.

١٠٧ - وهناك عامل مساهم آخر ويتمثل في جانب العرض، مما يغذي ويدعم عدم الاستقرار في وسط وجنوبي الصومال كما يقدم إضافة ذات شأن إلى عملية التسلح، وهو سوبر ماركت الأسلحة الذي يمثله سوق بكارا للأسلحة في مقديشو. لقد تم تناول سوق بكارا للأسلحة مطوّلاً في التقارير السابقة لفريق الرصد - وهي تحدّد الذين يورّدون الأسلحة بكميات كبيرة للبيع والذين يعتمدون بشكل أساسي على سوق بكارا للأسلحة للتزود بمشتريات جديدة. ويزوّد عدد من المصادر هذه السوق بالأسلحة، ومن أكثرها أهمية شبكات الاتجار بالأسلحة التي تزود من شبكات التهريب الراسخة والسرية التي تعمل في

اليمن، وفي مواقع أخرى، وعبر هذه الشبكات. تلقى فريق الرصد خلال فترة الولاية الراهنة، معلومات بشأن العديد من شحنات السلاح الواردة إلى سوق بكارا للأسلحة ومعلومات محددة وتفصيلية بشأن مشتريات قام بها أعضاء من المعارضة في مقديشو والمقاتلين (انظر المرفق ١). وبشكل عام، فالأطراف الهامة التي تتزوّد بانتظام من سوق بكارا للأسلحة هم أعضاء تحالف المعارضة في مقديشو، بمن فيهم وزراء منشقون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، والأصوليون المقاتلون بما في ذلك محاكم الشريعة وجماعات القراصنة وفروع العشائر المشتبكة في الصراع الدائر على الموارد.

١٠٨ - وتنخرط العشائر وفروع العشائر المسلحة المختلفة في قتال ومواجهات مسلحة تتعلق بالموارد الطبيعية. ويُساق في هذا الصدد مثالان (أ) رير حسن ورير ديني من عشيرة المارهان ومنطقة لوق في إقليم جيدو، وآل شيخخال من عشيرة الهاواي وييمال من عشيرة دير، التي تقطن في منطقة كسمايو، و (ب) آل سعد وآل صالبيان في منطقة مودوغ في وسط الصومال ويتنازعان على المياه. وفي الحالة الأخيرة، أدى القتال الناشب في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، للسيطرة على صهريج للمياه إلى مقتل أكثر من ١٥ شخصا. ولا يمثل ما سبق جميع فروع العشائر المنخرطة في نزاعات على الموارد الطبيعية أو غير ذلك من النزاعات المحلية، بل إنه يشير بالأحرى، في هذا السياق، إلى مسألة التسلح. وتشارك العشائر المشار إليها وغيرها في عملية مستمرة لاقتناء الأسلحة والإمدادات العسكرية الأخرى.

١٠٩ - ويشتهر آل سعد أيضاً بأنهم "ماريتر الصومال" وهم جماعات القراصنة المسلحين (انظر الفقرة ٩٠ أعلاه). وكما أشير إليه في الجزء الرابع - باء أعلاه، تسبّب القراصنة الصوماليون بانعدام كبير في الأمن على طول الساحل الصومالي. ورغم أن دورهم في عملية التسلح ليس أساسياً بالنسبة للنزاع السياسي الرئيسي بين أطراف الصراع الرئيسية الثلاثة، فهو يشكل قطعة هامة في فسيفساء التسلح وعدم الاستقرار.

١١٠ - وهناك أيضاً مجموعة أخرى من الأفراد الواسعي النفوذ في المجال الاقتصادي الذين يشار إليهم بشكل عام في الجزء المالي من تقارير فريق الرصد. إنهم نخبة من رجال الأعمال: من مالكي ومشغلي الاتحادات والتجمعات التجارية التي تتخذ من مقديشو مقراً لها وتدير أعمالاً في كل أنحاء جنوب الصومال ووسطه وفي البلدان الخارجية. وهم يتعاونون للأسلحة والعتاد الحربي، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة، بغية حماية مصالحهم المكتسبة ويمتلكون ميليشيات مسلحة ومكفولة بشكل جيد. لكنهم يضطلعون أيضاً بمهمة غريبة ومزدوجة في عملية التسلح عموماً: حيث يمكنهم أن يكونوا مشترين للأسلحة والعتاد الحربي وموردين أيضاً للأسلحة والعتاد الحربي، كما يقدمون دعماً مالياً إلى أطراف الصراع الثلاثة

الرئيسية - الحكومة الاتحادية المؤقتة، وتحالف المعارضة في مقديشو والمقاتلين الأصوليين. على أن دوراهم المزدوجة وعلاقتهم المشار إليها ليست جديدة. فقد أشار فريق الرصد في تقاريره السابقة إلى انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة المرتكبة من جانب بعض رجال الأعمال وأفراد أطراف الصراع الثلاثة هؤلاء.

١١١ - ويتعاون رجال الأعمال فيما بينهم بتجميع مواردهم العسكرية ومع تقديم أو إقراض أو تزويد أو بيع الموارد العسكرية إلى أطراف الصراع الرئيسيين، وهم يتعاونون الأسلحة بانتظام للمحافظة لتظل ميليشياهم الخاصة على درجة عالية من التأهب. والغرض النهائي من كل هذه الأعمال هو حماية مصالحهم الاقتصادية المكتسبة، بأية وسيلة ضرورية. أما القاعدة بالنسبة للنخبة من رجال الأعمال الأقوياء اليوم فهي كفالة استمرار إمبراطورياتهم المالية ومواصلة تلقيهم سيلا متدفقا من المال.

باء - جغرافية التسلح - صورة لعدم الاستقرار

١١٢ - وصف فريق الرصد في تقريره المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عبارات عامة التوزيع الجغرافي النسبي لطرفي الصراع الرئيسيين في الصومال في ذلك الوقت وهما الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة التي تتخذ مقرها في مقديشو. ومع استبعاد بونتلاندا (الحكومة الاتحادية الانتقالية وهي الإدارة المحلية السابقة للرئيس يوسف) وصوماليلاند (دولة مستقلة معلنه من طرف واحد)، يصف فريق الرصد التقسيم التقريبي لوسط الصومال وجنوبه على أساس جزأين بخط وهمي يمتد من الجنوب الغربي بدءاً من نقطة واقعة على الحدود الكينية مع الصومال إلى منتصف الطريق بين الساحل والحدود مع إثيوبيا، ويمتد إلى الشمال الشرقي، ملتفاً حول مدينة بايدوا باتجاه الغرب ثم مواصلاً سيره باتجاه الشمال الشرقي إلى أن ينتهي تقريباً في منطقة حيران للحكومة الاتحادية الانتقالية ومنطقة غالغودود للمعارضة. وتقع منطقة نفوذ الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الغرب من الخط ومنطقة المعارضة إلى الشرق من هذا الخط. أما مدينة جوهر والإدارة المحلية لها، الواقعتان إلى الشمال والغرب من مقديشو، فهما جيب واقع داخل أراضي المعارضة ويخضع لنفوذ الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتكفل القدرة العسكرية الملموسة لكل جانب والتهديد المفروض باستخدامها ضد الجانب الآخر، الحفاظ لحد ما على هذا الأمر الواقع في التقسيم الجغرافي.

١١٣ - ورغم استمرار المعارضة ضد قيام حكومة مركزية منظمة وفعالة داخل الصومال، فإن التوزيع الجغرافي للمعارضة، وكذلك للحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات الصومالية الفاعلة الأخرى المحددة في هذا التقرير، قد تغير عن نظيره في فترة الولاية السابقة التي انتهت

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وبناء عليه، أصبح مشهد التسلح في وسط وجنوبي الصومال أكثر تعقيدا حسبما يُوصف أدناه.

١١٤ - لقد تقلصت المنطقة الجغرافية للنفوذ الأولي للحكومة الاتحادية الانتقالية رغم أن قوتها العسكرية لا تزال واقعة أساسا إلى الغرب من الخط الوهمي الموصوف أعلاه. ويقع معقلها الرئيسي في منطقة باكول المتاخمة لإثيوبيا. كما أنها خسرت جيب جوهر لصالح المعارضة في مقديشو. ونتيجة لذلك نقل الرئيس يوسف ميليشيا الحكومة الاتحادية الانتقالية من مخيم كونغو العسكري بالقرب من جوهر إلى منطقة باكول. كما أن نفوذ الحكومة الاتحادية الانتقالية على منطقة حيران ليس قويا. وفي منطقة باي تتقاسم الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة في مقديشو نفوذا غير مستقر على بايدوا.

١١٥ - وكما عانى تحالف المعارضة في مقديشو من تغيرات. فقد انضم أمير الحرب زعيم الإدارة المحلية في جوهر بقواته إليه، ولكن بالرغم من هذا الانضمام، ضُعب التحالف بسبب خسارته أعضاء أقوياء آخرين في صفوفه وضياع بعض المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرته ونفوذه الجغرافيين على السواء. ونتيجة ذلك تقلصت بشكل خطير مساحة المنطقة التي كانت سابقا تحت مظلة نفوذ المعارضة في مقديشو، والواقعة فعليا إلى الشرق من الخط الوهمي، وتم تجزئتها بانسحاب المقاتلين من التحالف. وبالإضافة إلى المقاتلين، فإن التزام أعضاء آخرين في التحالف صار موضع تساؤل. ولدى كتابة هذا التقرير (الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٦) لم تعد عضوية المعارضة مؤكدة بل قد تكون في تراجع.

١١٦ - كما انسحب من مظلة أمن المعارضة الأصوليون الإسلاميون المقاتلون وحلفاؤهم من أمراء الحرب والنخبة من رجال الأعمال الذين كانوا متحالفين مع المعارضة في مقديشو وكانوا يشكلون جزءا من الحزام الأمني ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، وصاروا الطرف الرئيسي الثالث في الصراع. وإثر هذا الانسحاب وقع عدد من الاشتباكات العسكرية الدامية بين المتشددين وتحالف المعارضة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦. ونتيجة هذا القتال، خسرت المعارضة لصالح المتشددين مناطق أخرى كانت سابقا تحت نفوذها.

١١٧ - وعند كتابة هذا التقرير كان الوضع بين المقاتلين المتشددين وقلول تحالف المعارضة غير مستقر بسبب القتال للسيطرة على بعض المناطق، بالأخص في منطقة مقديشو. وتوصف أدناه، جغرافيا، المناطق التقريبية الخاضعة حاليا لنفوذ هؤلاء المقاتلين والمعارضة.

١١٨ - ويمارس المتشددون نفوذهم أو سيطرتهم بشكل كبير على الجزء الأكبر من مقديشو (نحو ٨٠ في المائة في أواخر شهر آذار/مارس ٢٠٠٦). مما فيه المنطقة المحيطة بمطار دانيال، وبكارا وأكثر من ذلك. وفي المناطق المحيطة بمقديشو، يسيطرون على مناطق مثل ميناء المعن

ومطار إيسلي ومطار باليدوغلي، إغغوي ومدينا، على سبيل المثال. وبالرغم من دفع المعارضة باتجاه الجانب الشمال الشرقي من مقديشو إلى منطقة تُعرف باسم كارين، فهي لا تزال تتمتع ببعض النفوذ في مطار دانيال ذاته. وبالسيطرة على جوهر في المنطقة المحيطة بمقديشو.

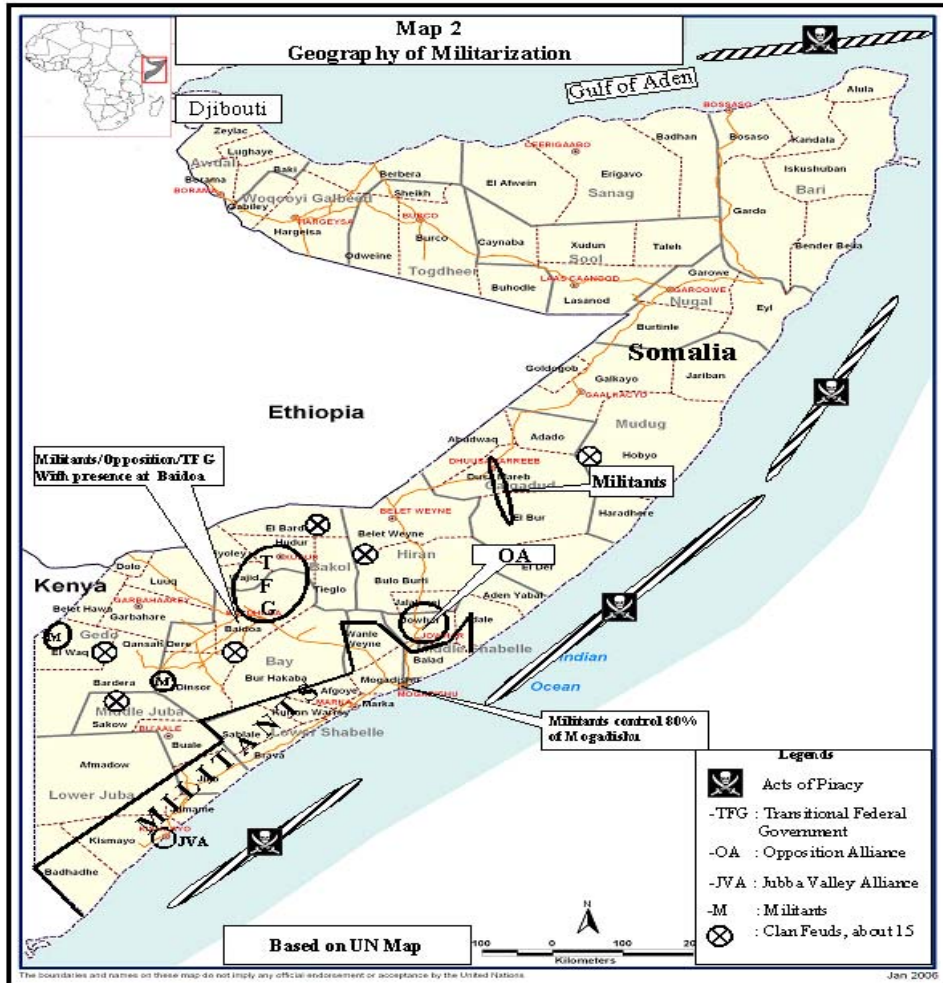
١١٩ - وفي مناطق أخرى إلى الشرق من الخط الوهمي، يمارس المتشددون، دون المعارضة، نفوذاً على أجزاء هامة: ويتمتعون بنفوذ قوي. ففي منطقة جلجعدود بوسط الصومال، بما فيها دوساماريب، ومناطق واقعة إلى الجنوب من مقديشو. بما فيها كل منطقة شايبيل السفلى، جنوب المناطق المحيطة بكسمايو، وخلفها جنوب كسمايو حتى منطقة راشيامبوني قرب الحدود مع كينيا، وإلى الشمال والغرب من هذه المناطق على طول الحدود الكينية حتى منطقة دوبله.

١٢٠ - وكما أشير إليه في الجزء الثالث أعلاه، يتبع للنخبة من رجال الأعمال أيضاً ميليشيا قوية ومسلحة تسليحاً جيداً. وتدير أعمالها التجارية في جميع أرجاء وسط الصومال وجنوبها، وتخرق خطوط العشائر وحدود الإدارات المحلية. ويتحالف بعضهم بقوة مع مقاتلي المتشددين. (للاطلاع على المنظور الجغرافي لنطاق أعمالهم، انظر الخريطة ١).

١٢١ - ويضاف إلى مشهد التسليح أيضاً مجموعتان عامتان أخريان هما: بطون عشائرية منخرطة في نزاعات جارية لأسباب منها النزاع على الموارد الطبيعية، وجماعات القراصنة (انظر الجزء الرابع - باء). كما أحاط فريق الرصد علماً بالوضع في مختلف مناطق الوسط والجنوب لعدد من النزاعات العنيفة الجارية بين العشائر للسيطرة على الموارد الطبيعية ومسائل أخرى، سعياً وراء استكمال المشهد الجغرافي بشأن التسليح. وتشترى هذه العشائر الأسلحة بانتظام من سوق بكارا للأسلحة.

١٢٢ - وتشير أوضاع الفسيفساء الناجمة، أو النمط الجغرافي للتسليح الذي تنخرط فيه الأطراف الفاعلة الرئيسية المتعددة حسبما توضحه الخريطة ٢ بصورة ملموسة، إلى عدم استقرار واسع النطاق وبالذات في وسط وجنوبي الصومال. وتوحي أيضاً بالانتشار الواسع النطاق للأسلحة المتاحة وما يلزمها من معدات عسكرية في حيازة الأطراف الفاعلة المختلفة. ويدرك فريق الرصد من أعمال التحقيق التي يقوم بها أن هذه الأطراف الفاعلة نفسها تشارك باستمرار في عملية إعادة التزود بانتظام بالأسلحة واللوازم العسكرية المستوردة إلى الصومال، في انتهاك كامل للحظر على توريد الأسلحة.

خريطة ٢
جغرافية التسلح



جيم - الأصوليون المقاتلون بوصفهم قوة ثالثة

القوة الثالثة

١٢٣ - منذ قدوم فريق الرصد عام ٢٠٠٤، يواصل الفريق مراقبة أنشطة المتشددين في الصومال ومشاركتهم في انتهاكات حظر الأسلحة مع تقديم تقارير عن ذلك. ومنذ ذلك الحين، ازدادت قوة المتشددين على الأصدقاء السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبناء على ذلك، يعتبر فريق الرصد الآن الأصوليين المقاتلين بمثابة قوة ثالثة تنافس من أجل الحصول على السلطة على الصعيد الوطني شأنها شأن الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتحالف جماعات المعارضة المستقرة في مقديشو التي تشمل أمراء حرب مسؤولين عن الإدارات المحلية، والوزراء المنشقين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، في جملة أطراف أخرى.

١٢٤ - وينظر فريق الرصد إلى الأصوليين الإسلاميين المقاتلين في الصومال على أنهم الأصوليون الذين أبدوا استعدادا لاستخدام العنف في صراعهم من أجل السلطة السياسية على الصعيد الوطني سعيا إلى تحقيق هدفهم الأساسي، وهو: إنشاء دولة إسلامية تحكمها قوانين الشريعة. وفي الصومال يعرف الأصوليون المقاتلون عموما باسم "الاتحاد الإسلامي" أو "الاعتصام"، وهم يشملون محاكم الشريعة. وعلى غرار الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف جماعات المعارضة المستقرة في مقديشو، ظل الأصوليون الإسلاميون يتلقون ويشترون الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم العسكري كما يتلقون الدعم المالي بصورة مستمرة.

١٢٥ - وقد دأب فريق الرصد على أن يحدد بانتظام في تقاريره السابقة فرادى الناشطين المرتبطين بالاتحاد ومحاكم الشريعة بوصفهم مشاركين في ارتكاب انتهاكات الحظر على الأسلحة بصورة مستمرة. وذكر الفريق أيضا أن الأصوليين يقومون بتنظيم أنفسهم على نحو متزايد وأنهم، بصفتهم تنظيمًا، قد زادوا قدراتهم وقوتهم العسكرية. وخلال عملية بناء الأصوليين لقدراتهم، بما في ذلك قوتهم التنظيمية، انضم المقاتلون، خاصة بعض الأفراد ومحاكم الشريعة، إلى التحالف الفضفاض لجماعات المعارضة التي تتخذ مقرها في مقديشو لمواجهة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي رأي فريق الرصد، أتاح ذلك لهم فرصة العمل بهدوء ومنحهم ما يحتاجونه من وقت وحماية لبناء منظماتهم وقوتهم وقدراتهم.

١٢٦ - وبالفعل، فمنذ فترة لا تكاد تزيد على الستة أشهر، لم يكن هناك أكثر من خصمين رئيسيين فقط في وسط الصومال وجنوبه، وهما: الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة في مقديشو. إلا أنه، بعقد المتشددين للمؤتمر المسمى المجلس الصومالي للاتحاد

والإنقاذ الذي عقد في مقديشو في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلن المتشددون استعدادهم للخروج من مظلة المعارضة لإثبات وجودهم بوصفهم قوة مستقلة لها جدول أعمال سياسي ولديها القاعدة الاقتصادية والقدرة العسكرية لكي تصبح منافسا ذا مصداقية للحصول على السلطة في الصومال.

الأهداف والاستراتيجيات والأساليب المستخدمة

١٢٧ - يتمثل الهدف الرئيسي للناشطين في جعل الصومال دولة أصولية إسلامية تحكمها قوانين الشريعة. وسعيا إلى تلك الغاية، استغل المتشددين تماما الفرصة التي يتيحها غياب حكومة مركزية ثابتة وفعالة، واستمرار المواجهة العدائية بين الرئيس يوسف ومؤيدي الحكومة الاتحادية الانتقالية من جهة، وبين الوزراء المنشقين وجماعات المعارضة المستقرة في مقديشو من جهة أخرى.

١٢٨ - وظل المتشددون يوطدون مكاسبهم السياسية، وذلك بزيادة أعداد مواقع محاكم الشريعة ومليشياتها، وبمواصلة بناء قدرتهم العسكرية عموما. ومحاكم الشريعة هي الواجهة البارزة لهم. وتشير معلومات إضافية حصل عليه فريق الرصد إلى أن المتشددين، شأنهم شأن الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة، يعملون بنشاط على اقتطاع مناطق للنفوذ الجغرافي والسيطرة يتوسعون فيها ويسعون إلى توطيد قاعدة سلطتهم. ومن الإشارات البارزة الأولى الدالة على وجودهم في أي منطقة إنشاء محكمة شريعة في تلك المنطقة.

١٢٩ - ويتمثل أحد الاهتمامات العاجلة في حماية النجاحات التي حققوها في الصومال بما يكفل بقاءهم على المدى الطويل. ولتلك الغاية، سيواصلون معارضة إنشاء حكومة مركزية في الصومال، ما لم يشكلوا جزءا أساسيا فيها، أو أن تتشكل منهم هم. وهم يدركون أن أي حكومة معادية لهم ستسعى إلى القضاء أو السيطرة عليهم، كما حدث لهم من قبل في الصومال. ولاحظ فريق الرصد مثالا على سعيهم لحماية أنفسهم من خطر استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها الحكومة المركزية في الصومال عقب التوقيع، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على إعلان عدن باليمن، وهو الإعلان الذي دعا إليه ويسر إصداره رئيس اليمن علي عبد الله صالح. وقد أسفر إعلان عدن عن محادثات دارت بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة في مقديشو خلال كانون الثاني/يناير، بشأن اقتراح اعتبار كسمايو جديا لتكون المكان المحتمل لعقد الجلسة العامة الأولى لبرلمان الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وقد أثار ذلك جدلا شديدا. وفي تحرك بدا جليا أنه يهدف إلى منع عقد الجلسة هناك وإلى إظهار القوة العسكرية، نشر المتشددون وحدات عسكرية

مدحجة بالأسلحة في مختلف المواقع بالمنطقة المحيطة بكسمايو. وبقوا على موقفهم التهديدي ذلك حتى تم التخلي عن خيار عقد الجلسة في كسمايو.

١٣٠ - بالإضافة إلى ذلك، يعلم المتشددون أنه لا بد لهم من حماية مصالحهم وشبكاتهم المالية في الصومال. ولدى المتشددين شبكة دعم مالي قوية يعتمدون عليها في تمويل عملياتهم. وهم يحصلون على الدعم المالي من عملياتهم التجارية في الصومال، بما في ذلك شركات تحويل الأموال وبعض شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن جهات مانحة خاصة توجد خارج الصومال.

القدرة العسكرية للمتشددين

١٣١ - يحصل المتشددون على الأسلحة والمعدات العسكرية عن طريق الدعم الحكومي المباشر، ومن شبكات تجارة الأسلحة التي تزود سوق باكارا للأسلحة، ومن مصادر أخرى (انظر الجزء الثاني والمرفق الأول). وينظمون ميليشياتهم وفقا للأساليب العسكرية التقليدية، حيث يوجد هيكل مركزي للقيادة والسيطرة وقادة محددين بوضوح وردت أسماء بعضهم في التقارير النهائية السابقة لفريق الرصد بوصفهم من المشاركين في انتهاكات حظر الأسلحة.

١٣٢ - ووردت إلى فريق الرصد معلومات تشير إلى أن القوات العسكرية للمتشددين تتألف من عدد من العناصر المختلفة، بما في ذلك ميليشيات تابعة لبعض شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات تحويل الأموال، ومجموعة سرية من الأشخاص المدربين تدريباً خاصاً ويقومون بمهام تنفيذ الاغتيالات، إضافة إلى محاكم الشريعة. وتقوم بتوسيع نطاق عملها وهي تمثل أحد أكثر الأجنحة المسلحة بروزاً للمتشددين. وقامت قيادة المتشددين بتعزيز القدرات العسكرية لميليشيات محاكم الشريعة والعناصر الأخرى عن طريق الحيازة المستمرة للأسلحة والتدريب العسكري المتواصل، الذي يتولى جانباً كبيراً منه مدربون أجانب. وأنشأ المتشددون معسكرات للتدريب العسكري وبرامج تدريب متنقلة في مختلف مناطق وسط الصومال وجنوبه، بما في ذلك مقديشو. وفي حالات عديدة، يكون التدريب مكثفاً وصارماً وقد يتضمن أساليب حرب العصابات، والتدريب على استخدام المتفجرات، وإطلاق النار، ومهارات القناصة، إلى جانب المهارات العسكرية الأقل تخصصاً المكيفة حسب السياق الصومالي.

١٣٣ - وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٦، اشتبكت ميليشيات تابعة للمتشددين، بما في ذلك ميليشيات تابعة لنخبة من كبار رجال الأعمال، في معارك دموية في مقديشو وما حولها مع ميليشيات المعارضة وبعض رجال الأعمال المنتمين إلى التحالف المنشأ حديثاً باسم التحالف من أجل استعادة السلام ومحاربة الإرهاب. وأثبت القتال بصورة

أساسية عزم المتشددين على استخدام العنف وقدرتهم العسكرية التي تعززت بقدر كبير. وعلى وجه الخصوص، أظهرت المعارك قدرتهم القتالية، وقوتهم التنظيمية، وحسن قيادتهم، وعلى نحو أهم، عزمهم. وخلال القتال الذي اندلع في شهر شباط/فبراير، أظهروا قدرتهم التنظيمية وقوتهم بحشد ١١٩ من العربات المزودة بمدافع، وثمان ناقلات جنود مصفحة، وسبع قطع من المدفعية. واستفادوا أيضا من خدمات مقاتلين أجانب كما استخدموا أسلحة مضادة للدبابات محمولة على الكتف، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة المضادة للدروع من طراز M-72. وتمثلت إحدى النتائج الهامة الأخرى للقتال في أن المتشددين أضعفوا كثيرا القدرة العسكرية العامة للتحالف من أجل استعادة السلام ومحاربة الإرهاب، وذلك باجتياح مناطق تابعة للمعارضة واحتلالها في مقديشو وما حولها، وتدمير المعدات العسكرية أو الاستيلاء عليها، وقتل أعضاء مليشيات المعارضة أو أسرهم. وفيما يمثل مؤشرا إضافيا على تطرف المتشددين، تلقى فريق الرصد معلومات ذات مصداقية من مصادر موثوقة مختلفة بأن الناشطين قاموا بقطع رؤوس عدد من الأسرى من أعضاء مليشيات المعارضة.

١٣٤ - ويعتقد فريق الرصد أيضا أنه، نتيجة للقتال بين الجانبين ونشأة التحالف من أجل استعادة السلام ومحاربة الإرهاب، رد الأصوليون المقاتلون على ذلك بإجراء مماثل بتشكيل مجلس الانتفاضة والذود عن الدين والشعب. ويشير هذا النوع من رد الفعل إلى رغبتهم في مواصلة السير على النهج العسكري وقد يمثل تحولا إلى حيث تصعيد العنف لتحقيق هدفهم الرئيسي.

دال - المصالح الخاصة

١٣٥ - لا يعد إنشاء حكومة اتحادية انتقالية في الصومال لتصبح حكومة مركزية قابلة للبقاء أمرا يتم في مصلحة الأطراف الفاعلة القوية في الصومال، بمن في ذلك الوزراء المنشقون عن الحكومة، وأمراء الحرب، ورؤساء الإدارات المحلية، وكبار رجال الأعمال المرتبطون مع اتحادات الأنشطة التجارية، والأصوليون المقاتلون، وتجار الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة، وعصابات القراصنة. وهناك بالفعل نوعان من المصالح الخاصة التي تمثلها هذه الأطراف، وهي: المصالح الاقتصادية، والمصالح الأيديولوجية. وحماية هذه المصالح بنوعيتها هي الدافع لانتهاكات حظر الأسلحة. وبالنسبة للنوع الأول، فكل هذه المجموعات، بما في ذلك المتشددون الذين لهم وسائل راسخة للدعم المالي في الصومال وخارجه على السواء، لها مصالح اقتصادية خاصة يمكن تحديدها بوضوح ترغب في حمايتها.

١٣٦ - وربما باستثناء شبكات الاتجار بالأسلحة، لدى جميع الأطراف القدرة العسكرية وإرادة القتال - وهو ما أثبتته أحيانا بالفعل وما هددت به أحيانا - دفاعا عن تلك المصالح،

على نحو فردي أو بالدخول في تحالفات لأغراض محددة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المواجهة المستمرة والحافلة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة التي تتخذ مقرها في مقديشو والتي لم تقل دوافعها الاقتصادية الكامنة أهمية عن الدوافع السياسية المعلن عنها. وتحمي الأطراف هذه المصالح أيضا من تعدي الأطراف الأخرى عليها كالقتال الذي نشب مؤخرا بين رجل الأعمال بشير راجي وزعيم اتحاد الأنشطة التجارية - أبو بكر عمر آدن بشأن مسائل اقتصادية متعلقة بميناء المعن.

١٣٧ - وقد برزت المصالح الأيديولوجية الخاصة إلى الصدارة خلال الولاية الحالية لفريق الرصد. وكما يرد ذكره في أجزاء أخرى من هذا التقرير، اقتحم المتشددون واجهة الصراع في الصومال ليصبحوا أحد أطرافه الرئيسية الثلاثة. وتتمثل الرغبة أو الغاية الأيديولوجية الرئيسية والمعلنة للمتشددين في إنشاء دولة إسلامية في الصومال محكومة بقوانين الشريعة. وقد أظهروا قوتهم التنظيمية والعسكرية وأثبتوا وجودهم بصفتهم طرفا رئيسيا حقيقيا في الصراع الجاري في الصومال.

١٣٨ - وفي غياب حكومة مركزية مستقرة وقوية لما يقارب ١٥ سنة، استفادت المصالح الخاصة بنوعيتها من جميع تلك السنوات تقريبا لكي تنمو وترسخ بقوة في الصومال، ولكي تبني لها شبكات دعم قوية خارج البلد. وعلى أي حال، فالمصالح الاقتصادية والأيديولوجية القوية - التي يمكن لكل منها أن يترجم بسهولة إلى دعم سياسي ومالي وعسكري من مختلف المصادر - تظل تهدد إنشاء حكومة مركزية في الصومال وما برحت تشكل دافعا لانتهاكات حظر الأسلحة، وهو ما يلحق ضررا جسيما بالمجتمع المدني الصومالي الذي يعاني من الإهناك والأذى الشديدين.

سادسا - بناء القدرات

اليمن

١٣٩ - خلال زيارة فريق الرصد إلى صنعاء، التقى الفريق بقائد خفر السواحل اليمني لمناقشة مشكلة الشبكات غير المشروعة لتجارة الأسلحة التي تعمل بين اليمن والصومال. وأعرب القائد مجددا عن تقييد حكومة اليمن بالامتنال التام لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على الصومال، إلا أنه أشار إلى حاجة خفر السواحل إلى المساعدة في مجال بناء القدرات لكي يكافح بشكل فعال عمليات تهريب الأسلحة التي تقوم بها جماعات تجارة الأسلحة (أشار القائد إلى رسالة عُممت على لجنة مجلس الأمن المعنية بجزءات الصومال ومؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تبين الاحتياجات المحددة).

واستناداً إلى ما يعلمه فريق الرصد عن المشكلة التي تواجه حكومة اليمن وهي تحاول كبح أنشطة شبكات تجارة الأسلحة التي تنقل الأسلحة من اليمن عبر خليج عدن إلى أسواق الأسلحة في الصومال، والاجتماعات التي عُقدت بين الفريق وحكومة اليمن خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، والرسالة المذكورة أعلاه، يوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في طلب المساعدة في مجال بناء القدرات.

على الصعيد الإقليمي

١٤٠ - رتبت المنظمة البحرية الدولية لعقد حلقتين دراسيتين لمعالجة الزيادة المتفشية في حوادث القرصنة قبالة ساحل الصومال. ودُعي فريق الرصد إلى زيارة كل من مسقط، في عمان، ومومباسا، كينيا، للمشاركة في الحلقتين وعرض النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة.

١٤١ - وأُخذت قرارات تفصيلية في الحلقتين لتحسين الأمن العام في المجال البحري، حيث ستخذ هذه القرارات أساساً لمبادرة بناء القدرات في المنطقة. وتتمثل النقاط الرئيسية المستخلصة من حلقتي الدراسة والتي يمكن تسليط الضوء عليها لتوفير بناء القدرات فيما يلي:

(أ) المساعدة في وضع وتنفيذ سياسة وطنية في مجال الأمن البحري لحماية التجارة البحرية من الأفعال غير المشروعة؛

(ب) المساعدة في إنشاء مراكز إقليمية للمعلومات البحرية يمكن من خلالها للدول التي شاركت في الحلقتين الدراسيتين اقتسام المعلومات المتصلة بالمسائل الأمنية وتبادلها بهدف منع أو مكافحة الأفعال غير المشروعة التي ترتكب ضد البحارة والسفن؛

(ج) المساعدة في تحسين التعاون الوطني والإقليمي بما يكفل عدم إفلات مرتكبي الأفعال الإجرامية ضد البحارة والسفن ومرافق الموانئ وكذلك القرصنة من المحاكمة؛

(د) مساعدة الدول الساحلية المتضررة من أعمال القرصنة والسطو المسلح المرتكبة ضد السفن، على أن يشمل ذلك تعزيز القدرات اللازمة لمكافحة القرصنة، مثل إتاحة موارد بحرية قادرة على القيام بعمليات ضد القرصنة وتوفير التدريب للأفراد لزيادة كفاءتهم في مقاومة القرصنة؛

(هـ) المساعدة على اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية ملائمة وتحقيق الامتثال المستمر والفعال لمتطلبات التدابير الخاصة لتعزيز الأمن البحري الواردة في الفصل حادي عشر - ٢ من اتفاقية عام ١٩٧٤ الدولية لحماية الأرواح في البحر، بصيغتها المعدلة، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية.

١٤٢ - وعلى نحو مستقل، أنشئ مركز إقليمي للبحث والإنقاذ البحريين في مومباسا، بمبادرة من المنظمة البحرية الدولية، ليقدّم خدماته في المجال البحري لكل من كينيا، وسيشيل، والصومال، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وحتى هذا التاريخ، وقّع كل من كينيا وسيشيل وجمهورية تنزانيا المتحدة على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون على تحقيق الهدف من المركز. وينبغي تقديم المساعدة للصومال لكي يصبح عضواً فعالاً في هذه المنظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن توفير المساعدة التقنية لجميع البلدان للحفاظ على قدراتها الحالية وتحسينها.

١٤٣ - وأخيراً، ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أصدرت المنظمة البحرية الدولية في جمعيتها التي تعقد كل سنتين القرار ألف ٩٧٩ (٢٤) بشأن تزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه قبالة ساحل الصومال وطلبت فيه إلى الأمين العام للمنظمة "تقديم المساعدة التقنية إلى الصومال والدول المجاورة، في إطار الإمكانيات المتاحة للمنظمة وفي حدود ما ينص عليه هذا القرار، لاتخاذ الإجراءات الملائمة في هذه الظروف".

١٤٤ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، حث مجلس الأمن الدول الأعضاء على استخدام سفنها وطائراتها الحربية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال. وفي بيان رئاسي شامل بشأن الحالة في الصومال، شجّع المجلس "الدول الأعضاء التي تُبحر سفنها في المياه الدولية وتحلق طائراتها العسكرية في المجال الجوي المتاخم لساحل الصومال على البقاء في حالة يقظة للكشف عن أي عملية قرصنة فيها، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية السفن التجارية، لا سيما السفن الناقلة للمساعدات الإنسانية، من مثل هذه العمليات، وذلك بما يتفق مع القانون الدولي ذي الصلة" (S/PRST/2006/11).

١٤٥ - وفي هذا الصدد، رحب مجلس الأمن بالبلاغ الذي أصدره مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جوهر يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقرر فيه تنسيق استراتيجيات وخطط عمل لمواجهة هذا التحدي المشترك في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي. وحث المجلس كذلك على التعاون فيما بين جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، وعلى الملاحقة النشطة لجرائم القرصنة.

سابعاً - التنسيق مع الدول والمنظمات

ألف - الدول

الإجراءات الواجبة الاتباع

١٤٦ - بعث فريق الرصد برسائل إلى فرادى الدول ودوائر الأعمال التجارية التي تم تحديدها فيما يتصل بالمعلومات عن مشاركة مدعى بحدوثها في انتهاكات حظر الأسلحة، على النحو الوارد في الجزء الثاني أعلاه. وتتضمن المعلومات الواردة في الجزء الثاني وفي المرفقين الثاني والخامس الردود التي تلقاها فريق الرصد حتى لحظة إنجاز من هذا التقرير.

كينيا

١٤٧ - بذل فريق الرصد محاولات عديدة، في إطار الاضطلاع بمسؤولياته المحددة في ولايته، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦٣٠ (٢٠٠٥)، لالتماس تعاون حكومة كينيا ومساعدتها خلال فترة الولاية الحالية، بوسائل شتى منها رسالة إلى وزير الخارجية مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ورسالة إلى الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وبذل أعضاء فريق الرصد محاولات شخصية، في كل من نيروبي ومومباسا، لإقامة صلات مفيدة ومثمرة مع الحكومة. وفي هذه الحالات، لم يتلق الفريق ردا من حكومة كينيا.

الإمارات العربية المتحدة

١٤٨ - يعرب فريق الرصد عن تقديره لما أبدته حكومة الإمارات العربية المتحدة من تعاون وما قدمته من مساعدة محددة في مجال التحقيق من خلال رسالتها المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويتطلع الفريق قدما إلى مواصلة التعاون مع الإمارات العربية المتحدة في المستقبل.

اليمن

١٤٩ - خلال فترة الولاية التي انتهت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ووفقا لروح ومضمون علاقة العمل الممتازة القائمة بين حكومة اليمن وفريق الرصد، تعاونت حكومة اليمن مرة أخرى مع الفريق خلال الولاية الحالية.

١٥٠ - وبناء على دعوة من حكومة اليمن، سافر فريق الرصد إلى صنعاء خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٦. وطوال فترة الزيارة عُقدت اجتماعات مثمرة واتسمت بالشفافية بين الفريق ومسؤولي الحكومة اليمنية. وتم تبادل المعلومات والوثائق بين الجانبين. ويعرب الفريق عن امتنانه لحكومة اليمن على ما قدمته له من تعاون ومساعدة موضوعية.

باء - المنظمات

١٥١ - أجرى فريق الرصد اتصالات وتبادلا للآراء مع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، وفريق الرصد المعني بالقاعدة والطلاب المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). كما اجتمع أعضاء الفريق مع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، فرانسوا لوسني فال، حيث تبادلوا معه الآراء والمعلومات.

ثامنا - النتائج والتوصيات

ألف - النتائج

١٥٢ - لا تزال الحالة في وسط الصومال وجنوبه تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار واحتمالات الاضطراب بشكل متزايد، مما يسفر عن مواجهات عنيفة بين مختلف الأطراف الفاعلة الرئيسية. وحدد فريق الرصد ستة أطراف فاعلة رئيسية في وسط الصومال وجنوبه هي الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتحالف المعارضة المستقر في مقديشو، والأصوليون المقاتلون، ونخبة رجال الأعمال التجارية، وجماعات القراصنة، والعشائر الفرعية المتناحرة. وما زال هناك سبيل من الأسلحة والمعدات العسكرية والدعم المالي يتدفق على مختلف هذه الأطراف، في انتهاك لحظر الأسلحة. وتغذي هذا التدفق ثلاثة مصادر أساسية، هي: حلقة متزايدة الاتساع من الدول التي يعمل كل منها في إطار جدول أعماله الخاص؛ وجماعات تجارة الأسلحة؛ ومراكز القوى الاقتصادية من الأفراد ونخبة رجال الأعمال التجارية.

١٥٣ - وتستمر المعارضة القوية لإنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية، مما شل العملية تقريبا. وعلى الرغم من الدعم الدولي المكثف الذي يقدم سرا وعلانية على السواء، تظل الحكومة الاتحادية الانتقالية عاجزة عن تأكيد سلطتها كي ترسخ مكانتها بوصفها حكومة مركزية عاملة. وأطراف الصراع الرئيسيون المعارضون لإنشاء الحكومة المركزية، وهم تحالف المعارضة الذي يتخذ مقره في مقديشو والأصوليون المقاتلون ونخبة رجال الأعمال، أقوياء اقتصاديا وعسكريا، وهم يتسمون بحسن التنظيم، وقد أظهروا عزمهم على استخدام العنف القاتل لحماية مصالحهم وتنفيذ جداول الأعمال الخاصة بكل منهم. وتفوق قوتهم ومواردهم وقدراتهم الجماعية، بل والفردية أحيانا، قوة الحكومة الاتحادية الانتقالية ومواردها وقدراتها.

١٥٤ - ويضاف إلى هذا الخليط الصف الثاني من الأطراف الفاعلة الرئيسية، وهو يتألف من العشائر الفرعية المتناحرة وجماعات القراصنة التي تستغل بنشاط، وبعنف أحيانا، غياب السلطة المركزية لكي ترتكب أنشطة إجرامية أو لمحاولة تسوية الصراعات الجارية بين العشائر عن طريق مواجهات عنيفة مسلحة. ونتيجة لذلك، فإن عملية التسليح ووتيرتها عموما ما زالت بدورها متواصلة بصورة مثيرة للقلق في جميع أرجاء وسط الصومال وجنوبه.

١٥٥ - وعلى الصعيد الوطني، تحولت المواجهة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة التي تتخذ مقرها في مقديشو لتشمل الآن الأصوليين المقاتلين بصفتهم عنصرا قويا فيها.

وأعيد تنظيم هياكل تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة المستقرة في مقديشو، نتيجة للعوامل السياسية والعسكرية على السواء. وتشمل أهم العوامل انسحاب الإدارة المحلية في جوهر من الحكومة الاتحادية الانتقالية لتنضم إلى المعارضة وبروز الأصوليين بوصفهم قوة ثالثة ذات أساس عقائدي بعد أن أصبحت مستقلة عن المعارضة، إلا أنها لا تزال تعارض إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية لتكون حكومة مركزية.

١٥٦ - ونتيجة لذلك، ضعفت المعارضة المستقرة في مقديشو كثيرا بسلسلة من المعارك الدموية مع قوات ميليشيات المتشددين، مما أدى إلى اشتداد قبضتهم على مناطق جغرافية كبيرة كانت تخضع سابقا لنفوذ المعارضة. ومن الأمثلة على ذلك أنه، وقت كتابة هذا التقرير، يسيطر المتشددون، على ٨٠ في المائة من مقديشو.

١٥٧ - وجميع هذه الأطراف الفاعلة مدججة بالأسلحة، ومنظمة الصفوف، وشديدة الحرص على حماية المصالح الخاصة لكل منها وكفالة استمرارها، سواء كانت تلك المصالح اقتصادية أساسا، كما في حالة الإدارات المحلية التي يديرها أمراء الحرب واتحادات الأنشطة التجارية الضخمة والقوية للأعمال التجارية البارزة، أو كانت عقائدية كما في حالة المتشددين. ويرى فريق الرصد أن المصالح الاقتصادية الخاصة، وقد أضيف إليها الآن المصالح الأيديولوجية للمتشددين، تمثل القوى الدافعة وراء معارضة إنشاء حكومة مركزية في الصومال.

١٥٨ - ورغم أن جماعات القراصنة والعشائر المتناحرة تنشط على هامش الصراع الرئيسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأطراف الصراع الرئيسية. إلا أن هذه الجماعات والعشائر تؤدي إلى تفاقم الصدمة الناجمة عن الفوضى وعدم الاستقرار المتفشي في صومال اليوم.

باء - التوصيات: حظر الأسلحة المتكامل والجزاءات المستهدفة

حظر الأسلحة المتكامل

١٥٩ - في ضوء مجمل المعلومات الواردة في تقارير سابقة لفريق الخبراء وفريق الرصد، ونظرا لطابع الحالة في الصومال التي تتسم إلى حد بالغ بعدم الاستقرار، يقترح فريق الرصد من جديد على مجلس الأمن مفهوم حظر متكامل للأسلحة ليعيد النظر فيه، مع إمكانية اعتماده وتنفيذه. ويرى فريق الرصد أن الحظر المتكامل للأسلحة ضروري بوصفه تدبيرا إضافيا يستهدف الحد من جملة مبالغ الإيرادات التي تتدفق على مختلف الأطراف الصومالية الرئيسية، وبالتالي، الحد من كميات الأسلحة الإجمالية التي يستمر شراؤها بهذه الإيرادات.

١٦٠ - ويحدد فريق الرصد مفهوم حظر الأسلحة المتكامل بوصفه عملية تنطوي على الجوانب التالية:

(أ) إعادة تأكيد ومواصلة حظر الأسلحة المفروض على الصومال، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

(ب) فرض حظر تجاري على صادرات الفحم النبتي من الصومال؛

(ج) فرض حظر على صيد السفن الأجنبية للأسماك في المياه الصومالية، وحظر تجاري على صادرات الأسماك التي يتم صيدها من المياه الصومالية.

١٦١ - ويرمي النهج المبين أعلاه إلى تعزيز فعالية إنفاذ حظر الأسلحة على الصومال عموماً، عن طريق تخفيض الأموال المتوافرة للإدارات المحلية ولأمراء الحرب وغيرهم من الضالعين في شراء الأسلحة منتهكين بذلك الحظر المفروض عليها. ويتمثل الهدف المنشود من ذلك في وقف التدفق الحر للأسلحة إلى الصومال من خلال الجهات التي تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة، أي أولئك الذين اكتسبوا قدرة مالية عن طريق جني الإيرادات المتأتية جزئياً من صادرات الفحم النبتي الصومالي، ومنح حقوق الصيد لشركات صيد الأسماك الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال.

١٦٢ - وسيتوقف تنفيذ هذا الاقتراح على التعاون فيما بين الدول في المجتمع الدولي من أجل منع الأنشطة غير المشروعة وغير الخاضعة لضوابط لا تسيطر عليها الحكومة وفرض حظر عليها، حيث أنها تتصل بالتجارة مع الشركات بالبلدان الأجنبية. وعلاوة على ذلك يمكن تطبيق الاقتراح وإنفاذه بواسطة اتفاق يُبرم بين الدول في المجتمع الدولي إلى حين قيام حكومة في الصومال على النحو السليم.

١٦٣ - وليس من شأن الاقتراح أن يخلف أثراً خطيراً على أفراد المجتمع المدني الصومالي الذين يمارسون أنشطة كفاف تقليدية ومحلية ويومية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، أو يؤدي إلى فرض القيود عليهم. وما زال الفريق متمسكاً بأن الاقتراح لن يؤثر على هبات الأسلحة التي تقدمها الدول إلى الصومال.

معلومات إضافية هامة تتعلق بالفحم النباتي من أجل النظر فيها مع الحظر المتكامل للأسلحة

١٦٤ - خلال الولاية الحالية، نمت إلى علم فريق الرصد وجود ما جملته أربع وثائق^(٤) أعدها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمات غير حكومية، وخلصت إلى الاستنتاجات نفسها بشأن العواقب المدمرة والضارة بالصومال وما زالت محدقة به نتيجة لتفشي الاستغلال التجاري للفحم النباتي وما يخلفه ذلك من تدهور بيئي مدمر لموارد البلد الغابية المحدودة^(٤).

الجزءات المستهدفة

١٦٥ - في الفقرة ٣ (د) من قراره ١٦٣٠ (٢٠٠٥)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الرصد مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة بأسماء الأشخاص والكيانات الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل وخارج الصومال وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال أن يتخذ المجلس تدابير بشأنهم في المستقبل وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسباً. ويواصل فريق الرصد تنقيح مشروع القائمة واستكمالها. وفي ضوء نتائج التحقيقات المعروضة في التقارير السابقة لفريق الرصد والمعلومات الواردة في هذا التقرير، يوصي فريق الرصد بأن ينظر مجلس الأمن في تطبيق جزاءات مستهدفة، من قبيل قرارات حظر السفر وتجميد الأصول العائدة للأشخاص والكيانات الذين ترد أسماءهم في مشروع القائمة.

(٤) (أ) البنك الدولي (Somalia - from resilience towards recovery and development - a country economic memorandum for Somalia", report No. 34356-50, 11 January 2006" (ب) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "Somalia- A case for protecting Natural Capital during a Protracted Complex Emergency، روما، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ (ج) Ministry of Pastoral Development & Environment (Somaliland) & Candlelight for Health, Education & Environment, "Case Study: impact of charcoal production on environment and the socio-economy of pastoral communities of Somaliland, January 2004، بتمويل من المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (أو كسفام فرع هولندا). وقد أجريت الدراسة في صوماليلاند؛ (د) Candlelight for Health, Education & Environment, "Case Study: Alternative Source of Energy and Reduction of Dependence on Charcoal in Somaliland"، عُرِضت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بتمويل من المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (أو كسفام فرع هولندا).

المرفق الأول

مشتريات ومبيعات الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة أثناء فترة ولاية الفريق

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
محمد قبياري أفرح، رجل أعمال ووزير الأمن الوطني في الحكومة الاتحادية الانتقالية	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٨-٢٤	اشترى الأسلحة
	ذخيرة متنوعة أغلبها قاذفات صواريخ من طراز RPG-2 ٢٠٠٥-٠٩-٦	اشترى الأسلحة
	١١ مدفعا رشاشا من طراز PKM وذخيرة ٢٠٠٥-٠٩-٢٠	اشترى الأسلحة
	١٨ مدفعا رشاشا من طراز PKM ٢٠٠٥-١٠-٠٥	اشترى الأسلحة بواسطة ممثله عبيدي جيلانو
	ألغام وذخيرة لأسلحة صغيرة ٢٠٠٥-١٠	اشترى الأسلحة
	ذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز DShK و Zu-23 ٢٠٠٥-١٠-٣١	اشترى الأسلحة
	مدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، ومدفع من طراز Sekawe ٢٠٠٥-١١-٠٥	اشترى الأسلحة
	١٨٠ بندقية من طراز AK-47 ٢٠٠٥-١١	قدم طلبية إلى تجار في سوق باكارا للأسلحة
	١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK ٢٠٠٥-١٢-٠٣	اشترى الأسلحة
	ذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-١٢-٠٥	اشترى الأسلحة
	٦ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7 ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK	اشترى الأسلحة

تعليقات	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا
اشترى الأسلحة	ذخيرة متنوعة، بما فيها ذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 ٢٠٠٥-١٢-١٣	
اشترى الأسلحة	١٠ صناديق من الذخيرة لبنادق من طراز AK-47، و ١٠ صناديق من الذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 ٢٠٠٦-٠١-٠٣	
اشترى الأسلحة	مدفعا هاون وذخيرة متنوعة ٢٠٠٦-٠١-١٤	
اشترى الأسلحة	٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٦ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2 وذخيرة ٢٠٠٥-٠٨-٢٠	قنيري أبيويلي، نجل قنيري أفراح محمد
اشترى الأسلحة	مدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، ومدفع مضاد للطائرات من طراز ZP-39 وذخيرة ٢٠٠٥-١٠	راجي شرار بشير، رجل أعمال
اشترى الأسلحة	مدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، ورشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK ٢٠٠٥-١١	
اشترى الأسلحة	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK وذخيرة ٢٠٠٥-١٢-١٩	
اشترى الأسلحة	١٦ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٢٠ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة ٢٠٠٦-٠١-٠٩	
اشترى الأسلحة	بنادق من طراز AK-47 وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7 ٢٠٠٦-٠١-١٠	ممثل عشيرة صالبيان (التي تحارب عشيرة سعد)
اشترى الأسلحة	٤ مدافع هاون من عيار ١٢٠ مم وذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23، ومدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، ومدافع مضادة للطائرات من طراز B-10، ومدافع مضادة للطائرات من طراز ZP-39 ٢٠٠٥-٠٨-٢١	موسى سودي يالا هو، وزير التجارة في الحكومة الاتحادية الانتقالية

تعليقات	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا
اشترى الأسلحة	ذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٨-٢٩	
اشترى الأسلحة	٤٠ بندقية من طراز AK-47، وذخيرة لأسلحة صغيرة، و ١٥٠ قذيفة هاون من عيار ١٢٠ مم ٢٠٠٥-٠٩-٠٧	
اشترى الأسلحة	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٩-٢٤	
قدم موسى سودي طلبية، بانتظار وصول شحنة من صومالييلاند	مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23، وعدة مدافع مضادة للطائرات من طراز B-10 ٢٠٠٥-١٠-٠٨	
اشترى الأسلحة	٥ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10 وذخيرة ٢٠٠٥-١٠	
اشترى الأسلحة	٤٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، و ٦٠ قذيفة هاون من عيار ١٢٠ مم وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-١١-٠٥	
اشترى الأسلحة	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-١١	
اشترى الأسلحة	مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 وذخيرة ٢٠٠٥-١٢-٠٣	
اشترى الأسلحة	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-١٢-٢٦	
اشترى الأسلحة	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK ٢٠٠٥-٠٩-١٠	عمر محمد محمود "فينيش"، وزير الشؤون الدينية والأوقاف في الحكومة الاتحادية الانتقالية. يسيطر على ميناء مقديشو وجزء من مطار مقديشو
اشترى الأسلحة	٣٠ بندقية من طراز AK-47 28-12-2005	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
محمد إبراهيم حيسادي، عضو برلمان يسيطر على بيدوا	٣٠ بندقية من طراز AK-47، و ٧ مدافع هاون من عيار ٨٢ مم، ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢١-٠٨-٢٠٠٥	
	ذخيرة لقاذفات صواريخ من طراز RPG-2 و RPG-7 ومدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23	يبلغ ثمن الواحدة من القنابل لقاذفات الصواريخ المضادة للدروع من طراز RPG-7 ١٠٠ دولار
	١٩-٠٩-٢٠٠٥	
	٢٤ بندقية من طراز AK-47، ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة	عن طريق محمد حسن، ممثل إندوهادي
	٢٨-٠٩-٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ٨ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ١١ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٨ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK، و ٤ مدافع هاون من عيار ١٢٠ مم وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٣١-١٠-٢٠٠٥	
	١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، و ١١ مدفع هاون وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	١١-٢٠٠٥	
	٨ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7 و ٣ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK	اشترى الأسلحة
	١٤-٠١-٢٠٠٦	
بري عدن شيري" هيرالي، وزير التعمير والتوطين في الحكومة الاتحادية الانتقالية ومسؤول عن ميناء كسمايو	٢٠٠ قذيفة هاون من عيار ١٢٠ مم	أرسلت الذخيرة من هرجيسا
	١٠-٢٠٠٥	
أبو كار عمر آدن، رجل أعمال وممول، من الاتحاد الإسلامي	ذخيرة متنوعة	اشترها بواسطة شركته "بنادير"
	١٠-٢٠٠٥	
	١٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٢٤ مدفع رشاشا من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة بواسطة شركته "بنادير"
	٠٢-١١-٢٠٠٥	

تعليقات	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا
اشترى الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة وقدمها إلى محكمة الفرقان الشرعية	مدفعا رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK ٢٠٠٥-١١-٢٥	
اشترى الأسلحة بواسطة شركته "بنادير"	مدفعا هاون من عيار ١٢٠ مم وذخيرة لمدافع الهون والمدافع المضادة للطائرات من طراز B-10 ٢٠٠٥-١٢-١٣	
اشترى الأسلحة	٢٠ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٤ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، ومدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 وذخيرة ٢٠٠٦-٠١-١٠	
أرسل التجار أسلحة إلى بيدوا، حيث القتال دائر بين العشائر في ليدال	عدة قطع من الأسلحة ٢٠٠٥-٠٨-٢١	تجار سوق باكارا للأسلحة
استوردتها مجموعة من التجار إلى سوق باكارا للأسلحة	عدة بنادق من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٨-٢٣	
استوردتها مجموعة من التجار إلى سوق باكارا للأسلحة	٦ مدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 و ZP-39 و ١٤ نظاما لتدوير مدافع من طراز Zu-23 و ZP-39 ٢٠٠٥-٠٨-٢٧	
استوردتها مجموعة من التجار إلى سوق باكارا للأسلحة عبر مرافئ صغيرة في شرق بوساسو	٨٠ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٣٦ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٨-٢٨	
أرسلت من اليمن إلى عدة تجار (عبر شبكة للتجار بالأسلحة)	٣٠٠ بندقية من طراز AK-47، و ٤٠ مدفعا رشاشا من طراز PKM، وذخيرة متنوعة وألغام ٢٠٠٥-٠٨-٢٩	
استوردتها ظاهر موسى قلدان إلى سوق باكارا للأسلحة	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK ومدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 ٢٠٠٥-٠٨-٣٠	
استوردتها محمد حسن إلى سوق باكارا للأسلحة باستخدام مدرج طائرات (الأحمد) خاضع لسيطرته قرب مركبة	٢٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ٢٤ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٢٠ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2 وذخيرة لأسلحة صغيرة ٢٠٠٥-٠٩-٠٣	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	٢٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ٣ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ١٢٠ قذيفة لمُدافع مضادة للطائرات من طراز B-10 وذخيرة متنوعة	استوردها مجموعة من التجار إلى سوق باكارا للأسلحة
	٩٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة	استوردها تجار عبر بيليتوين
	عدة بنادق من طراز AK-47، ومدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة متنوعة	استوردها مجموعة من التجار إلى سوق باكارا للأسلحة
	١٨٢ بندقية من طراز AK-47، و ٣٢ مدفع رشاشا من طراز PKM، و ٤ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة	استوردها كورشيل وعبد الله مادوي ومحمد حسن إلى سوق باكارا للأسلحة
	٤٥٠ بندقية من طراز AK-47، ومدفعان خفيفان مضادان للطائرات من طراز Zu-23، و ١٣٠ مسدسا وذخيرة متنوعة	استوردها تجار من صوماليلاند
	١٨٢ بندقية من طراز AK-47 و ١١٠ مسدسا	استوردها تجار عبر غالكايو وبيليتوين
	وصول شحنة من الأسلحة الصغيرة والذخيرة إلى سوق باكارا للأسلحة	مستوردة إلى مقديشو عبر بوساسو وغالكايو وبيليتوين
	١٦٠ بندقية من طراز AK-47	استوردها تجار عبر غالكايو
	حوالي ٨٠٠٠ قطعة من الذخيرة للأسلحة الصغيرة، ومدافع مضادة للدبابات وللطائرات	استوردها تجار من بوساسو. واشترى عثمان حسن علي "عطو" نصف الشحنة.
	٢٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٣٠ مدفع رشاشا من طراز PKM، و ٨ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ٤ مدافع مضادة للطائرات من طراز Dhuunshilke وذخيرة متنوعة	استوردها تجار عبر غالكايو وبيليتوين

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	١٠ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ١٠ مدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23-2، و ٥ مدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23-4 وذخيرة	استوردها هيرسي أدان روبيل، نائب وزير الموانئ والنقل البحري، من اليمن (باستخدام شبكات الاتجار بالأسلحة) عبر بوساسو
	٢٦-١١-٢٠٠٥	
	٦٠ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٨ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ١١ مدفع هاون من عيار ١٢٠ مم، و ٤ مدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 بدون نظم للتدوير، وذخيرة متنوعة	استوردها تجار من اليمن (باستخدام شبكات الاتجار بالأسلحة) عبر غالكايو
	٣٠-١١-٢٠٠٥	
	٤٠٠ بندقية من طراز AK-47، وكمية مجهولة من المدافع الرشاشة من طراز PKM وذخيرة متنوعة	استوردها تجار من اليمن (باستخدام شبكات الاتجار بالأسلحة) عبر بونتلانند وغالكايو وبيليتوين
	١١-١٢-٢٠٠٥	
	٢٠٠ بندقية من طراز AK-47 وكميات كبيرة من الذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 و لمدافع مضادة للطائرات من طراز B-10 و لمدافع مضادة للطائرات من طراز ZP-39 ومدافع هاون	استوردها تجار
	١٣-١٢-٢٠٠٥	
	١٢ مدفعا رشاشا مضادا للطائرات من طراز DShK، ومدفعان خفيفان مضادان للطائرات من طراز Zu-23، ومدفعان من طراز Sekawe وذخيرة متنوعة	استوردها تجار
	١٧-١٢-٢٠٠٥	
	مدفعان خفيفان مضادان للطائرات من طراز Zu-23، وذخيرة	استوردها تجار من بونتلانند عبر غالكايو وبيليتوين
	٢٠-١٢-٢٠٠٥	
	١٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٦ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٨ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، وذخيرة لأسلحة صغيرة	استوردها تجار
	٢٦-١٢-٢٠٠٥	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	مدفعان خفيفان مضادان للطائرات من طراز Zu-23، ومدفعان مضادان للطائرات من طراز B-10، و ٥٠٠ صندوق من ذخيرة المدافع الخفيفة المضادة للطائرات من طراز Zu-23، و ٣٠٠ صندوق من ذخيرة بنادق من طراز AK-47	استوردها تجار وتم تخزينها في هوريسوا (مقديشو)
	٢٠٠٦-٠١-٠٢	
	٣ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، ومدفع مضاد للطائرات من طراز ZP-39، ومدفع مضاد للطائرات من طراز Zu-23 وذخيرة	استوردها تجار من اليمن (باستخدام شبكات الاتجار بالأسلحة) عبر بوساسو وغالكايو. وكانت الأسلحة موجهة إلى عبيدي حسن أوالي قبديد، لكن أفراد من عشيرة سعد سرقوها في غالكايو
	٢٠٠٦-٠١-٠٨	
	وصول شحنة من المسدسات، وبنادق من طراز AK-47، وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7، والذخيرة إلى سوق باكارا للأسلحة	استوردها كورشيل وديسود (وهما تاجران)، غالكايو وبيليتوين
	٢٠٠٦-٠١-٠٩	
	٣٠٠٠ بندقية من طراز AK-47 و ١٠٠٠ مدفع رشاش من طراز PKM	وصلت هذه الشحنة من اليمن عبر بوساسو إلى سوق باكارا للأسلحة (بواسطة شبكات الاتجار بالأسلحة)
	٢٠٠٦-٠٣-٣٠	
الشيخ يوسف محمد سياد (إندوهادي)، أمير حرب/رجل أعمال، وحاكم منطقة شيبلي السفلى وعلى صلة بالاتحاد الإسلامي	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة	بواسطة ممثله محمد حسن
	٢٠٠٥-٠٨-١٧	
	١٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٤ مدفع رشاش من طراز PKM، و ١٦ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-٠٩-٠٦	
	٨٠ بندقية من طراز AK-47، ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK، وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-٠٩-١٧	
	٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٥ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة بواسطة ممثله محمد حسن
	٢٠٠٥-٠٩-٢٤	
	٤٠٠ قطعة من الذخيرة لمدافع مضادة للطائرات من طراز B-10، و ٢٠٠ قطعة من الذخيرة لمدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-٠٩-٢٧	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	٥٠ مسدسا، و ٧٠ بندقية من طراز AK-47 و ١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠	
	٩٥ بندقية من طراز AK-47، و ١٦ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١١	
	مدفعان مضادان للطائرات من طراز B-10، ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٢-١٢	
مثل عشيرة بيمال	أسلحة صغيرة متنوعة	القتال دائر بينها وبين عشيرة شيخال في منطقة كساميو
	٢٠٠٥-٠٩-٢٨	
محمد ديلاف، رجل أعمال	٥٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة	اشترى الأسلحة بمشراكة عبدي ويف
	٢٠٠٥-١١	
الحاكم الشرعية	١٧ بندقية من طراز AK-47 ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK	اشترت الأسلحة محكمة إفكاهالاني الشرعية
	٢٠٠٥-٠٨-٢١	
	٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، ومدفع مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke وذخيرة متنوعة	اشترت الأسلحة محكمة إفكاهالاني الشرعية
	٢٠٠٥-٠٨-٢٢	
	٢٢ بندقية من طراز AK-47، و ٨ مدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة الفرقان الشرعية. ومقرها في KM4 قرب فندق صحافي
	٢٠٠٥-٠٨-٢٧	
	١٠ بنادق من طراز AK-47، و ٣ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترت الأسلحة محكمة إفكاهالاني الشرعية
	٢٠٠٥-٠٨-٢٩	
	١٥ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترت الأسلحة محكمة الفرقان الشرعية
	٢٠٠٥-٠٩-٠٣	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة الفرقان الشرعية وشيركوي
	٢٠٠٥-٠٩-٠٥	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	١٣٤ بندقية من طراز AK-47، و ١٢ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة	اشترت الأسلحة "مظلة الاتحاد الإسلامي"
	٢٠٠٥-٠٩-٢٦	
	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK ومدفع مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke	تلقت محكمة الفرقان الشرعية الأسلحة، التي اشتراها رجل الأعمال الشيخ محمد نور
	٢٠٠٥-١٠-٠٤	
	٦٠ بندقية من طراز AK-47، و ٩ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ١٢ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة متنوعة	اشترتها "مظلة الاتحاد الإسلامي"
	٢٠٠٥-١١-٠٥	
	ذخيرة متنوعة	اشترتها "مظلة الاتحاد الإسلامي"
	٢٠٠٥-١١	
	١٨ بندقية من طراز AK-47، و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترت الأسلحة محكمة إفكاهالاني الشرعية
	٢٠٠٥-١٢-١٢	
	٤٠ بندقية من طراز AK-47، ومدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23، وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة سيناى الشرعية
	٢٠٠٥-١٢-١٩	
	١٥ بندقية من طراز AK-47، ومدفع رشاش من طراز PKM، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة شيركولي الشرعية
	٢٠٠٥-١٢-٢٧	
	مدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، و ١٠٠ صندوق من ذخيرة بنادق من طراز AK-47	اشترت الأسلحة محكمة سيناى الشرعية
	٢٠٠٦-٠١-٠٤	
	٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٥ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وبعض الذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة ورشادا أنهاى الشرعية
	٢٠٠٦-٠١-٠٧	
	١٤ بندقية من طراز AK-47، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة إفكاهالاني الشرعية
	٢٠٠٦-٠١-١٠	
	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK	تلقت محكمة الفرقان الشرعية الأسلحة من أبو كار عمر آدن، الذي اشتراها في سوق باكارا للأسلحة
	٢٠٠٥-١١-٢١	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
بوتان عيسى ألين "هاران كونار"، وزير إعادة تأهيل وتدريب الميليشيات في الحكومة الاتحادية الانتقالية	مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 ٢٠٠٥-١٠	اشترى الأسلحة من عشيرة دودوبلي بواسطة تجار في سوق باكارا للأسلحة. وركب المدفع الخفيف المضاد للطائرات من طراز Zu-23 على متن شاحنة.
	٣ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، وذخيرة ٢٠٠٥-١٢-٠٥	اشترى الأسلحة
	٧ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، ومدفع هاون، وذخيرة ٢٠٠٥-١٢-١٤	اشترى الأسلحة
مثل عشيرة شينخال	أسلحة صغيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٩-٢٨	القتال دائر بينها وبين عشيرة بيمال في منطقة كسمايو
عثمان حسن علي "عطو"، وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الاتحادية الانتقالية	٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ١٢ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2، وبعض القنابل المركبة على بنادق وبنادق يدوية ٢٠٠٥-٠٨-٣١	اشترى الأسلحة
	٢٠ بندقية من طراز AK-47، ومدفعا هاون من عيار ١٢٠ مم ٢٠٠٥-٠٩-٠٧	اشترى الأسلحة
	حوالي ٤٠٠٠ قطعة من الذخيرة للأسلحة الصغيرة، والمدافع المضادة للسدبابات وللطائرات ٢٠٠٥-١٠	اشترى الأسلحة
	٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، و ٤ مدافع هاون وذخيرة ٢٠٠٥-١٢-٢٨	اشترى الأسلحة
محمد حسن علي غابو "أدي"، حاكم منطقة بنادير	١٨ بندقية من طراز AK-47 ٢٠٠٥-٠٩-٢٨	اشترى الأسلحة
	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK، ومدفع مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke ٢٠٠٥-١١	اشترى الأسلحة
إبراهيم عمر صبري "شالوي"، عمدة مقديشو السابق	١٨ بندقية من طراز AK-47، و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة ٢٠٠٥-٠٨-١٥	اشترى الأسلحة

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	٢٠ بندقية من طراز AK-47، ومدفعان رشاشان من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-٠٩-٠٤	
	٥ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٥ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠-٠٣	
	٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠	
	١٨ بندقية من طراز AK-47، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١١	
	٥ مدافع رشاشة من طراز PKM ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٢-٢١	
عبد القادر بيبي، المنسق بين الميليشيات المرابطة في مقديشو	٣٨ بندقية من طراز AK-47، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK، وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠-٠١	
	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠	
	٢٢ بندقية من طراز AK-47، و ٧ مدافع رشاشة من طراز PKM، وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١١	
العقيد عبيد حسن أوالي قبديد، قائد الشرطة السابق في منطقة بنادير. وهو يسيطر على نقاط التفتيش بين أفغوي ومقديشو. وقد اعتقل في السويد ثم أطلق سراحه	٢٤ بندقية من طراز AK-47، و ١٤ مدفعا رشاشا من طراز PKM، وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠	
	مدفع مضاد للطائرات من طراز ZP-39	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١١	

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
	٤ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK (وقدمت طلبية لشراء مدفعين آخرين)	اشترى الأسلحة بواسطة ممثله عبدي عدوين. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وصلت ٤ شاحنات خفيفة من طراز تويوتا إلى ميناء المعن لتركيب المدفعين الرشاشين المضادين للطائرات من طراز دوشكا DShK على متنها. واشترت الأسلحة باستخدام ضرائب محصلة من نقطة تفتيش سنكادير
	٢٥ بندقية من طراز AK-47، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، وذخيرة	اشترى الأسلحة
	١٢ بندقية من طراز AK-47، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10	اشترى الأسلحة
	٣٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٥٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة	اشترى الأسلحة بمشراكة محمد ديلاف
	مدفعان رشاشان من طراز PKM، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، وذخيرة	اشترى الأسلحة
عبد هاشي فرح "أيرو"، قائد ميليشيا المحاكم الشرعية	١٥ بندقية من طراز AK-47، و ٥ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٣ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ٣ سيارات بيك آب من طراز لاند كروزر لتركيب المدافع الرشاشة المضادة للطائرات من طراز DShK على متنها	وردت الأسلحة من الرئيس السابق للحكومة الوطنية الانتقالية، عبد القاسم صلاح حسن، الذي اشتراها من سوق باكارا للأسلحة
	١٥ بندقية من طراز AK-47، ومدفعان رشاشان من طراز PKM، وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
عبد الرشيد القبي، رجل أعمال، وصاحب فندق صحافي	٤٠ بندقية من طراز AK-47، وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٤٥ بندقية من طراز AK-47، و ١٢ مدفعا رشاشا من طراز PKM	اشترى الأسلحة

تعليقات	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا
اشترى الأسلحة	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ٧ مدافع رشاشة من طراز PKM ٢٠٠٥-١٢-٣١	
اشترى الأسلحة	٣ مدافع رشاشة من طراز PKM، و كمية كبيرة من الذخيرة ٢٠٠٥-٠٨-٣٠	الشيخ حسن ظهير عويس، زعيم الاتحاد الإسلامي
اشترى الأسلحة	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2، و ذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-٠٨-١٥	مثل عشيرة رحاوين
اشترى الأسلحة	٤٠ بندقية من طراز AK-47، و ذخيرة ٢٠٠٥-١٢-٠٣	
اشترى الأسلحة	٤ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10 ٢٠٠٥-١٢-١٠	عبدي نور سياد "وال"، قائد ميليشيا مستقل
اشترى الأسلحة	٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، ومدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK، و ذخيرة ومعدات للميليشيات ٢٠٠٥-٠٨-١٦	عمدة مقديشو الجديد
اشترى الأسلحة	مدفعان من طراز Sekawe (مدفع مضاد للطائرات) ٢٠٠٥-٠٨-٢٣	معالين هاشي، قائد ميليشيا بطن ماتان
اشترى الأسلحة	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK، و ذخيرة ٢٠٠٥-٠٨-٣١	أوغادين من أفمادو
أرسلت الأسلحة من محمد حسن (تاجر أسلحة) إلى الحدود الإثيوبية	١١ مدفع رشاش من طراز PKM، و ١٠ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7 ٢٠٠٥-٠٩-١٣	جبهة تحرير أوغادين الوطنية، التي تحارب حكومة إثيوبيا
اشترى الأسلحة	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK و ذخيرة ٢٠٠٥-٠٩-٠٤	"داغامفور"، نائب حاكم بنادير
اشترى الأسلحة	مدفع مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke و ذخيرة ٢٠٠٥-١٢-٢٠	

تعليقات	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا
اشترى الأسلحة	مدفع مضاد للطائرات من طراز B-10 وذخيرة متنوعة ٢٠٠٦-٠١-٠٣	
القتال دائر بين البطن القبلي لمحمد ظهير وعشيرة علي مهدي في ميرتاقوو (منطقة جوهر)	٤٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٤ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2 ٢٠٠٥-٠٩-٢٠	عشيرة أغونيار
اشترى الأسلحة	مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu- 23، ومدفع مضاد للطائرات من طراز ZP- 39 وذخيرة ٢٠٠٥-٠٩-٢١	حسين غوي، رجل أعمال، ومزور ومن المقربين إلى الاتحاد
بطن ويف	٢٠ بندقية من طراز AK-47، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة متنوعة ٢٠٠٥-١٠-٠١	عشيرة وعاسل
اشترى الأسلحة	مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز DShK وذخيرة ٢٠٠٥-١٠	"إرفو"، عمدة أفغوي
اشترى الأسلحة	١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM ٢٠٠٥-١٠	مصنع المشروبات الغازية
اشترى الأسلحة	٤٠ بندقية من طراز AK-47، و ٦ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، وذخيرة ٢٠٠٦-٠١-٠٧	
اشترت الأسلحة	٣٠ بندقية من طراز AK-47، و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2 ٢٠٠٥-١٠	"أفي"، شركة لتنقية المياه في مقديشو
اشترى الأسلحة	مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu- 23 ٢٠٠٥-١١-٢٨	يوسف ميري سيرار، أمير حرب في كسمايو
اشترى الأسلحة	مدفعان رشاشان مضادان للطائرات من طراز DShK، ومدفع مضاد للطائرات من طراز B-10، وكميات كبيرة من الذخيرة ٢٠٠٥-١١-٢٩	يوسف داباغيد، حاكم منطقة هيران
اشترى الأسلحة	١٢ بندقية من طراز AK-47، و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM ٢٠٠٥-١٢-٢١	أوغاس علي

الجهات المبرمة للصفقات في سوق باكارا	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ الصفقة	تعليقات
ممثل عشيرة سعد (التي تحارب عشيرة صاليبان)	بعض البنادق من طراز AK-47 وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٦-٠١-١٠	
عبد القاسم صلاح حسن، الرئيس السابق للحكومة الوطنية الانتقالية	١٥ بندقية من طراز AK-47، و ٥ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7، و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٣ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، و ٣ سيارات بيك آب من طراز لاند كروزر لتكيب المدافع الرشاشة المضادة للطائرات من طراز DShK على متنها	اشترى الأسلحة لعدن هاشي فرح "أيرو"
	٢٠٠٥-١١-١٥	
نور جلال محمد، جنرال	٨ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢٠٠٥-١٠-١٢	
محمد عمر حبيب "ظهير"، حاكم منطقة شيبلي الوسطى	حوالي ٥٠٠ بندقية هجومية وكمية كبيرة من الذخيرة	باع الأسلحة إلى سوق باكارا للأسلحة، مما أدى إلى انخفاض الأسعار
	٢٠٠٦-٠٣	

(أ) Dhuunshilke: مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 ذو ماسورة واحدة ومركب على حامل ثلاثي القوائم.

(ب) Sekawe (المعروف أيضا بمختصر SKU): مدفع خفيف مضاد للطائرات من طراز Zu-23 ذو ماسورة واحدة ومجهز بمقعد للمدفعي.

المرفق الثاني

رد حكومة جيبوتي على فريق الرصد

البعثة الدائمة لجمهورية جيبوتي لدى الأمم المتحدة

٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦

بالإشارة إلى رسالتكم S/AC.29/2006/MG/OC.16 المؤرخة ٩ آذار/مارس بشأن تسليم بزات رسمية إلى حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية أتشرف، بأن أؤكد بأن جمهورية جيبوتي أرسلت في كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب من الحكومة الصومالية، مجموعة مكونة من ٢٠٠٠ بزة رسمية في إطار جهود إعادة إنشاء قوات الشرطة الصومالية.

وفي هذا الصدد، تود جيبوتي أن تعيد التأكيد على امتثالها التام لأحكام قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢). وبما أن الصومال يفتقر إلى حكومة مركزية، فقد دعونا باستمرار إلى الامتثال التام لحظر الأسلحة الموجهة إلى ذلك البلد، بغية إعادة إحلال الاستقرار والحيلولة دون إراقة الدماء.

غير أن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي كانت وراء بدء عمليات السلام، ما فتئت تحت المجتمع الدولي، منذ انعقاد مؤتمري آرتا ونيروبي، على مؤازرة الحكومة المشكّلة حديثاً من أجل استعادة النظام وتحقيق سلام مستدام.

وبناء على ذلك، أرسلت جيبوتي، بناء على طلب من الحكومة الانتقالية، البزات الرسمية المذكورة، وهي أصناف غير ضارة بالأرواح البشرية وبالتالي لا يمكن استعمالها لتقويض الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق السلام.

وعلى العكس من ذلك، فإن الأزياء الرسمية ستمكّن الحكومة الوليدة، التي نعترف بها، من التمييز بين قوات الشرطة المسؤولة عن حفظ النظام العام وغيرها من القوات التي لديها أسلحة ومعدات أكثر تطوراً.

وما زالت جيبوتي على استعداد لمساعدة شعب الصومال في سعيه إلى إحلال السلام بوسائل الحوار والتفاوض السلمية. وهي تعيد التأكيد أيضاً على التزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستعدادها للتعاون معكم من أجل تنفيذها عملياً.

(توقيع) روبلي أولهاي

السفير

الممثل الدائم

المرفق الثالث

رد حكومة إريتريا على فريق الرصد

البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

تلقيت رسالتكم الموجهة إليّ في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/AC.29/2006/MG/OC.18) بصفتكم منسق فريق الرصد المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٣٠ (٢٠٠٥) بشأن الصومال.

وإنني أعتبر المعلومات الواردة في رسالتكم صعبة التصديق ومدعاة للأسف، لأنها تشير إلى إمكانية توريد أسلحة من إريتريا إلى "مقاتلين متشددين في الصومال". إن هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد حكومتي، بما لها من تاريخ مشرف في مكافحة الإرهاب بالقرن الأفريقي، غير مقبولة ولا فائدة ترحى من حملة التشهير هذه التي دبرتها جهة ما تسعى بسوء نية إلى توريط إريتريا في صلات مع جماعات أصولية في المنطقة دون الإقليمية.

ولن تدع إريتريا ما يلاحظ وجوده في رسالتكم من ادعاءات غير صحيحة يصرفها عن مواصلة سياساتها وإجراءاتها المتخذة بشأن مكافحة الإرهاب أيا كان شكله أو أن مظهره، أو يثبط عزيمتها بهذا الشأن. كما إن توجيه أية ادعاءات لا سند لها ضد إريتريا في المستقبل سيكون من شأنه نزع المصداقية عن أعمال فريق الرصد.

(توقيع) أرايا ديستا

السفير

الممثل الدائم

المرفق الرابع

رد حكومة إيطاليا على فريق الرصد

أود الرد على رسالتكم المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير بشأن ما ادعى من توريد حكومة إيطاليا معدات عسكرية (أصناف ذات استعمال مزدوج) إلى حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية.

وأرجو، بادئ ذي بدء، أن أشير إلى أن شائعات عن تقديم مساعدة عسكرية إيطالية من الأصناف غير الفتاكة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية كانت رائجة بالفعل في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد أدلى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيطالية بالرد الرسمي التالي على هذه الشائعات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر: ” أني أنفي كذلك نفيًا قاطعًا، في ضوء التزامنا الشفاف على نطاق واسع بدعم الصومال، الادعاءات الواردة في مقالات ظهرت مؤخرًا في الصحافة الصومالية، على أساس إلى شائعات متواصلة، تفيد بأن إيطاليا تورد مركبات ومعدات عسكرية إلى الحكومة الاتحادية. إن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. فالحكومة الإيطالية لا تقدم ولم يسبق لها أن قدمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي دعم عسكري لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية أو لمجموعات أخرى. والهدف الوحيد من جهودنا هو تخفيف معاناة سكان الصومال، والبرهنة عمليًا على أمل الحكومة الإيطالية الحقيقي، أي أن يتمكن الشعب الصومالي من أن ينعم بالسلام والاستقرار بأسرع ما يمكن“.

وأود تقديم المعلومات الإضافية التالية بشأن الادعاءين الواردين في رسالتكم:

(أ) وفقًا للقانون الإيطالي رقم ١٨٥ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ (نظام مراقبة تصدير العتاد العسكري واستيراده وعبوره)، ينبغي الحصول على الموافقة المسبقة للهيئة المتخصصة، وهي وحدة الترخيص باستعمال العتاد العسكري، قبل تصدير أي عتاد عسكري، بما في ذلك المعدات ذات الاستخدام المزدوج. ولا تتضمن سجلات هذه الوحدة أي ترخيص بتصدير عتاد عسكري إلى الصومال، أو أية تعليمات أو تدابير قد تسمح بتصدير عتاد عسكري من إيطاليا إلى الصومال بصورة قانونية. كما ينص القانون نفسه على ضرورة الحصول على ترخيص من الوحدة عند إبرام اتفاق بين أطراف خاصة، إذا كان العتاد العسكري موضوع الاتفاق. ولا تحتوي ملفات الوحدة على أي دليل يشير إلى الترخيص بإبرام عقود من هذا القبيل بين أطراف خاصة فيما يتعلق بالصومال. وبالتالي يمكننا أن نستبعد بشكل قاطع أي تصوّر بوجود صلة بين الحكومة الإيطالية والشحنة التي يفترض أن تكون قد أرسلت في الفترة ما بين ١٢ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا ثبت بالفعل أن

القوات المسلحة الإيطالية هي مصدر المركبات التي يبدو أنها وصلت فعلا إلى المعن في غضون ذلك الإطار الزمني تقريبا (كما تأكد لدى مصادرنا الخاصة أيضا)، فلا تفسير لذلك سوى أن المركبات قد اشترت في السوق من بين مجموعة من العتاد الذي استغنت عنه قواتنا المسلحة، وأرسل إلى الصومال بطريقة غير مباشرة من قبل طرف ثالث؛

(ب) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، مولت هيئة التعاون الإيطالية ست رحلات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في برينديزي إلى نيروبي ومنها إلى جوهر، حاملة سلعا إنسانية (مولدات كهربائية، وخيام متعددة الاستخدام، وأوان للطبخ، وحاويات للمياه ووحدات سكنية سابقة التجهيز). وقد اشترى مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية هذه السلع وفقا لإجراءات الأمم المتحدة.

وإنني على ثقة من أن هذه المعلومات ستكون ذات فائدة لفريق الرصد، الذي يستحق منا دعما تاما نظرا لعمله الشاق في مجال التحقيق في تدفق الأسلحة الخطير والمتزايد إلى الصومال، بما يتنافى وحظر الأسلحة.

(توقيع) ألدو مانتوفاني

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الخامس

رد حكومة المملكة العربية السعودية على فريق الرصد

البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن المساعدة المقدمة من المملكة إلى حكومة الصومال، أرجو إبلاغكم بأن المساعدة المذكورة كانت مؤلفة من معدات طبية وأردية وأردية واقية من الغازات. وسُلمت المساعدة إلى وزارة الداخلية في حكومة الصومال كهدية من المملكة لإعانة الوزارة على أداء واجباتها، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية الطبية. ولم تكن موجهة إلى ما عداها من الأطراف والفئات الأخرى.

ونظرا لتعذر إرسالها جوا بسبب حالة المطارات الصومالية، فقد تم شحنها عبر مطار المعن في الصومال.

(توقيع) عبد العزيز بن محمد البادي

سكرتير ثان

المرفق السادس

الجدول المالية

ألف - موجز الإيرادات المحققة في المطارات

الإيرادات اليومية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات السنوية	المطار	المالك/الجهات المستفيدة
				(بدولارات الولايات المتحدة)
٤ ٢٧٥	١٢٨ ٢٥٠	١ ٥٣٩ ٠٠٠	داينيل	محمد قنياري أفراح، عثمان عطو، عمر فينيش، محكمة إفكاهالاني الشرعية
٣ ٩٣٥	١٢٢ ٨٥٠	١ ٤٧٤ ٢٠٠	K-50	أحمد دوالي غيلي (هيف)
٤٤٠	٢٦ ٦٠٠	٣١٩ ٢٠٠	باليدوغلي	فرع آير من عشيرة هابيرغيدير
١ ٠٠٦,٤	٣٠ ١٩٢	٣٦٢ ٣٠٤	كيسمايو	باري هيرالي/تحالف وادي جوبا

باء - توزيع الإيرادات المحققة في المطارات

مطار داينيل

المالك: محمد قنياري أفراح

رسوم الوحدة	الإيرادات اليومية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات السنوية	نوع الإيرادات	الحجم اليومي
					(بدولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠	٦٠٠	١٨ ٠٠٠	٢١٦ ٠٠٠	رسوم هبوط الطائرات الحاملة للقات	ثلاث رحلات
٣٠٠	٩٠٠	٢٧ ٠٠٠	٣٢٤ ٠٠٠	رسوم هبوط الطائرات الأخرى	٣ رحلات
٥	٢٠٧٠	٦٢ ١٠٠	٧٤٥ ٢٠٠	الضرائب المفروضة على القات	٣ رحلات x ١٣٨ كيسا (٥٠ كلغ) = ٤١٤ كيسا
٢٠	٨٠	٢ ٤٠٠	٢٨ ٨٠٠	رسوم الهجرة (الوصول)	٤ ركاب
١٥	٢٧٠	٨ ١٠٠	٩٧ ٢٠٠	رسوم الهجرة (المغادرة)	١٨ راكبا
٥	١٧٥	٥ ٢٥٠	٦٣ ٠٠٠	الضرائب (أكياس/صناديق نقل البضائع)	٣٥
٣	١٨٠	٥ ٤٠٠	٦٤ ٨٠٠	الحافلات (لنقل القات والنقل العام)	٦٠
	٤ ٢٧٥	١٢٨ ٢٥٠	١ ٥٣٩ ٠٠٠	المجموع	

يبدو أن تواتر رحلات الطائرات التي تنقل القات إلى مطار داينيل انخفض بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من ١٠ إلى ٣ رحلات يوميا.

من الجهات المستفيدة الأخرى من الإيرادات المحققة في المطار:

- ١ - موسى سودي يالاهاو، ١٥ ٠٠٠ دولار شهريا
- ٢ - عثمان علي "عطو"، ١٢ ٠٠٠ دولار شهريا
- ٣ - عمر فينيش، ٦ ٠٠٠ دولار شهريا
- ٤ - محكمة إفكاهالاني الشرعية، ٣ ٠٠٠ دولار شهريا

مطار K-50

المالك: أحمد دوالي غيلي (هيف)،

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الحجم	نوع الإيرادات
					(بدولارات الولايات المتحدة)
٥٧ ٦٠٠	٤ ٨٠٠		٣٠٠	١٦ رحلة شهريا	رسوم الهبوط
٧٢ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	رحلة واحدة يوميا	رسوم هبوط الطائرات الأخرى
١٤٤ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠	رحلتان يوميا	رسوم هبوط الطائرات الحاملة للقات
٣٢٤ ٠٠٠	٢٧ ٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠	٣ رحلات يوميا	رسوم هبوط الطائرات الأخرى
٤٦٨ ٠٠٠	٣٩ ٠٠٠	١ ٣٠٠	٥	رحلتان x ١٣٠ كيسا (٥٠ كلغ) = ٢٦٠ كيسا يوميا	الضرائب المفروضة على القات
٣٨١ ٦٠٠	٣١ ٨٠٠	١ ٠٦٠	٢٠	١٠٠ راكب x ١٦ رحلة = ١٦٠٠ راكب شهريا	رسوم الهجرة (المغادرة)
٢٧ ٠٠٠	٢ ٢٥٠	٧٥	٢,٥	٣٠ (مركبة) يوميا	الحافلات (لنقل القات والنقل العام)
١ ٤٧٤ ٢٠٠	١٢٢ ٨٥٠	٣ ٩٣٥			المجموع

مطار باليدوغلي
المالك: فرع آير من عشيرة هابيرغيدير

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية		نوع الإيرادات
	(بدولارات الولايات المتحدة)	رسوم الوحدة	
٢١ ٦٠٠	١ ٨٠٠	٢٠٠	رسوم هبوط الطائرات
			رسوم الهجرة (المغادرة)
١٧٢ ٨٠٠	١٤ ٤٠٠	٢٠	٩ رحلات ٨٠ راكبا x ٩ رحلات = ٧٢٠ راكبا (في المتوسط)
٩ ٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠	رسوم هبوط الطائرات الأخرى
			رسوم الهجرة (المغادرة)
١١٥ ٢٠٠	٩ ٦٠٠	٢٠	٤ رحلات ١٢٠ راكبا x ٤ رحلات = ٤٨٠ راكبا
	غير متاح	غير متاح	البيضائع المنقولة (الكركنسد، والأسماك، ولحم الماعز والفاكهة)
٣١٩ ٢٠٠	٢٦ ٦٠٠	٤٤٠	المجموع

جيم - موجز الإيرادات المحققة في نقاط التفتيش والأعمال التجارية الخاصة

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	نقاط التفتيش أو الأعمال الحرة	الجهة المستفيدة
(بدولارات الولايات المتحدة)				
٢ ٥٣٢ ٦٠٠	٢١١ ٠٥٠	٧ ٠٣٥	نقطة التفتيش في المدينة أو واداجير (مقاطعة مقديشو)؛ مشروع تجاري خاص في المدينة؛ دارمول (على الطريق الممتد بين مقديشو وبلد)؛ وبلد (مدينة تقع على بعد ٣٠ كيلومتر غرب مقديشو)؛ مشروع تجاري خاص في بلد	موسى سودي يالاھو
٤ ٣١٠ ٦٤٠	٣٥٩ ٢٢٠	١١ ٩٧٤	نقطة التفتيش في أفغويي (مدينة تقع على بعد ٣٠ كيلومتر غرب مقديشو)	عثمان حسن علي (عطو)
٦٠٥ ١٦٠	٥٠ ٤٣٠	١ ٦٨١	نقطة التفتيش في باكاهارا (منطقة مقديشو)	محمد قنياري
٣٦٣ ٩٦٠	٣٠ ٣٣٠	٩١١	نقطة التفتيش في سيناء (معبير في من عشيرة أبغال مقديشو)	بطن واسيسلي

دال - توزيع الإيرادات المحققة في نقاط التفتيش والرسوم المفروضة على الأعمال التجارية الخاصة

نقطة التفتيش في مدينة
المالك: موسى سودي يالاهو

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢٥٧ ٤٠٠	٢١ ٤٥٠	٧١٥	١٣	٥٥	الحافلات الصغيرة (للتنقل العام)
٦٨ ٠٤٠	٥ ٦٧٠	١٨٩	٢٧	٧	الشاحنات
٣٢ ٤٠٠	٢ ٧٠٠	٩٠	١٨	٥	الفحم (للمشحنة الواحدة)
٣٠ ٢٤٠	٢ ٥٢٠	٨٤	٢	٤٢	سيارات الأجرة
٢٨ ٨٠٠	٢ ٤٠٠	٨٠	٤	٢٠	العربات التي تجرها الحمير
٤١٦ ٨٨٠	٣٤ ٧٤٠	١ ١٥٨			المجموع

الإيرادات المتأتية من الضرائب على الأعمال التجارية الخاصة في مدينة
الجهة المستفيدة: موسى سودي يالاهو

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢٥ ٢٠٠	٢ ١٠٠	٧٠	١	٧٠	المخازن
١٢٢ ٠٤٠	١٠ ١٧٠	٣٣٩	٠,٣	١ ١٣٠	المحلات التجارية
٥٠ ٤٠٠	٤ ٢٠٠	١٤٠	٠,١	١ ٤٠٠	الأكشاك
٦٤ ٨٠٠	٥ ٤٠٠	١٨٠	٠,٠٦	٣ ٠٠٠	بائعو الشاي
٨ ٢٨٠	٦٩٠	٢٣	١	٢٣	مؤسسات تحويل الأموال
٧ ٢٠٠	٦٠٠	٢٠	٠,٥	٤٠	مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٠ ٨٠٠	٩٠٠	٣٠	١٠	٣	مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية
٢٨٨ ٧٢٠	٢٤ ٠٦٠	٨٠٢			المجموع

الإيرادات المحققة في نقطة التفتيش بدارمول
المالك: موسى سودي يالاهو

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢٧٠٠٠	٢٢٥٠	٧٥	٣	٢٥	الحافلات الصغيرة
٢٧٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	٧٥٠	٢٥	٣٠	المسافرون إلى جميع المناطق
٤٨٢٤٠٠	٤٠٢٠٠	١٣٤٠	٦٧	٢٠	الشاحنات
٣٩٦٠٠	٣٣٠٠	١١٠	٢	٥٥	أصناف أخرى
٨١٩٠٠٠	٦٨٢٥٠	٢٢٧٥			المجموع

الإيرادات المحققة في نقطة التفتيش في بلد
المالك: موسى سودي يالاهو

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢٠١٦٠	١٦٨٠	٥٦	٤	١٤	الحافلات الصغيرة المتجهة إلى بلد
٦٣٣٦٠	٥٢٨٠	١٧٦	١٦	١١	الحافلات الصغيرة العابرة
٥٧٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	١٦٠٠	٨٠	٢٠	الشاحنات
٢٩١٦٠٠	٢٤٣٠٠	٨١٠	٢٧	٣٠	المسافرون إلى جميع المناطق
٩٥١١٢٠	٧٩٢٦٠	٢٦٤٢			المجموع

الإيرادات المتأتية من الضرائب على الأعمال التجارية الخاصة في بلد
الجهة المستفيدة: موسى سودي يالاهو

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢٨٨٠	٢٤٠	٨	٠,٣٣	٢٤	المخازن
١٢٩٦٠	١٠٨٠	٣٦	٠,١٥	٢٤٠	المحلات التجارية
١٦٩٢٠	١٤١٠	٤٧	٠,١	٤٦٦	الأكشاك
١٢٦٠٠	١٠٥٠	٣٥	٠,٠٥	٧٠٠	بائعو الشاي

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
٢ ٥٢٠	٢١٠	٧	٠,٥	١٤	مؤسسات تحويل الأموال
٣ ٦٠٠	٣٠٠	١٠	٠,٥	٢٠	مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية
٥ ٤٠٠	٤٥٠	١٥	٥	٣	مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية
٥٦ ٨٨٠	٤ ٧٤٠	١٥٨			المجموع

نقطة التفتيش: معبر سيناء (مقديشو)

المالك: فرع واسيسلي من عشيرة أبغال

جهة الجباية: محكمة سيناء الشرعية

الإيرادات السنوية	الإيرادات الشهرية	الإيرادات اليومية	رسوم الوحدة	الكمية اليومية	نوع الإيرادات
(بدولارات الولايات المتحدة)					
١ ٢٢ ٤٠٠	١٠ ٢٠٠	٣٤٠	٤	٨٥	حافلات كلم ٤ - سيناء
٣٢ ٤٠٠	٢ ٧٠٠	٩٠	٢	٤٥	حافلات صغيرة (صنعاء - باكارو)
٢١ ٦٠٠	١ ٨٠٠	٦٠	٢	٣٠	حافلات صغيرة (كاران - سيناء)
١٢ ٦٠٠	١ ٠٥٠	٣٥	٣,٥	١٠	شاحنات نقل الرمل والحجارة
٣٤ ٥٦٠	٢ ٨٨٠	٩٦	٨	١٢	شاحنات خفيفة
١٤٠ ٤٠٠	١١ ٧٠٠	٢٩٠	٢٦	١٥	شاحنات كبيرة
٣٦٣ ٩٦٠	٣٠ ٣٣٠	٩١١			المجموع

المرفق السابع

البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات وكيانات القطاع الخاص الذين أجريت مقابلات معهم

كينيا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الدفاع الكينية (البحرية)

ممثلو الدول

سفير بلجيكا

سفير جمهورية تترانيا المتحدة

سفارة جنوب أفريقيا

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

المفوضية السامية لكندا

المنظمات الدولية

الاتحاد الأوروبي، وفد المفوضية الأوروبية

منظمة الأغذية والزراعة، الصومال

وحدة تقييم الأمن الغذائي

منظمة الطيران المدني الدولي

المنظمة البحرية الدولية

فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام (مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصومال

إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن

ممثل الأمم المتحدة، الصومال

برنامج الأغذية العالمي، الصومال

جهات أخرى

حلقة مومباسا الدراسية بشأن القرصنة والسطو المسلح على السفن في عرض البحر
قبالة سواحل الصومال، ٢٣-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

عمان

الحلقة الدراسية دون الإقليمية بشأن الأمن البحري والقرصنة والسطو المسلح على
السفن، مسقط، ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

الولايات المتحدة الأمريكية

ممثلو الدول

البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة
البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة
البعثة الدائمة لسيلوفاكيا لدى الأمم المتحدة
الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة
البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة
البعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة
بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

المنظمات الدولية

فريق رصد القاعدة والطلاب (الأمم المتحدة)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (الأمم المتحدة)

اليمن

المسؤولون الحكوميون

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
وزير النقل

نائب وزير الخارجية

وكيل هيئة الجمارك

مدير خفر السواحل في اليمن

مدير هيئة الشؤون البحرية

مدير هيئة ميناء عدن

مصرف اليمن المركزي

وزارة المالية

المنظمات الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جهات أخرى

اتحاد غرف التجارة والصناعة في اليمن
